١٣٢ شرح الشافية للجعبري

بد
قيمته

يا بكيكج

١١٩١

يا ستار الودود
صاحبه محمد

الجعبري وهو ابراهيم ابن عمر ابن ابراهيم
ابن خليل ابن ابي العباس

٦٨

قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

يا بكيكج

شاذ عامره حكيم باشيسي
الحاج نظيف افنديك خيراتيدر

١٢٥٥

هنيئا لارباب النعيم نعيمهم
وللعاشق المسكين ما يتجرعو

٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه
المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل
مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد ضياء الدين
يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف
وسميتها بالفوائد الضيائية لانه الباعث على هذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب
التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل
اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله
سبحانه بان يجعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه
هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله
تعالى حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير

ان

وقف

ان يجعله من كتابه جزء وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها جزء من افراد
الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل
هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح
لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء
عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وقيل هي جمع بحيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا
والكلم الطيب مأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك
الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة
الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة
الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل
في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق
بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة وحكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب اذ هو ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ
المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه
قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى
اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة
غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد

بشيء

بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد ومصدر ميمي
بمعنى المفعول او مخفف معنيّ اسم مفعول كمرميّ ولما كان
المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريد عنه
فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء لفظ اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا
او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظة الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا
لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ
اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ
كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى
الالفاظ المخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم

كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور
على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزؤ لفظه على جزء
معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان
اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي
ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع
على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه ولا بد من بيان نكتة في ايرادها بوصفين جملة
فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم
الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما
نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن
في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا
القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به
عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها
مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى

مثل

مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين
ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه
لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه
لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد
الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع
في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان
ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة
اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر
الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم
الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها

اى فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه
بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها
بل على معنى يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك
فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو ما لا يدل
على معنى فى نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان
فى الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء الى
كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى
الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة
الطرف وهو فى طرف اى جانب مقابل للاسم والفعل حيث
يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع كما ستعرف القسم
الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها اما من صفتها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها
باحد الازمنة الثلثة الماضى والحال والاستقبال
اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا
مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم
عنها مع احد الازمنة القسم الثانى وهو ما يدل على معنى
فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ
من السمو

من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب
منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما
يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة
الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم
بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل
واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى
بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل
يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى
فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فالكلمة مشتركة بين الاقسام والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول
غيرها فيه وليس المراد ههنا بالحد الا المعرف الجامع
المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها فى ضمن
دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها

فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون
كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع
والمتضمَّن اسم مفعول هي كل واحد من الكلمتين فلا
يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى
الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب
فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قايم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما
اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان
اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او قايم ابوه فان الاخبار

فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني
قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب
زيد مع ان المسند فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت
زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت
احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو
ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا
لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فح يصدق الجملة
على الجمل الخبرية الواقعة اوصافا واخبارا بخلاف
الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود بالذات وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص
من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في
ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في
فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة

والفرق بين الكلام والجملة ان الكلام اسم مصدر بمنزلة التكلم كالسلام بمعنى التسليم يقع على الكثير والقليل والجملة اسم مفرد ولا يقع الا على الواحد ولهذا يصح ان يقال لجميع القرآن كلام الله ولا يصح ان يقال جملة الله ولا تثنى ولا تجمع بخلاف الكلام

الترادف كون الكلام والجملة بمعنى واحد شرح

يرتقى الى ستّة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم
فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
اسم وحرف فعل وحرف ومن البيّن انّ الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا بدّ له من مسند ومسند
اليه وهما لا يتحقّقان الّا في اسمين او في اسم وفعل
واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما
مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند
اليه مفقود فانّ الاسم ان كان مسندًا فالمسند اليه
مفقود وان كان مسندًا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدًا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل
من تركيب الفعل والاسم الّذى هو المنوىّ في ادعو الاسم
ما دلّ اى كلمة دلّت على معنى كائن في نفسه اى في نفس
ما دلّ يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المص في الايضاح شرح المفصّل الضمير في ما دلّ
على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى ما دلّ على معنى
باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دلّ على معنى في غيره
اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه

انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما انّ في الخارج موجودًا قائما بذاته وموجودًا قائما بغيره
كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدًا ملحوظ بذاته
يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعًا واله
لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلًا اذا
لاحظه العقل قصدًا وبالذات كان معنى مستقلّا بالمفهوميّة
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقّل متعلّقه اجمالًا وتبعًا من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضمّ كلمة اخرى اليه
ليدلّ على متعلّقه وهذا هو المراد بقولهم انّ للاسم والفعل
معنى كائنًا في نفس الكلمة الدالّة عليه واذا لاحظه
العقل من حيث هو حالة بين السّير والبصرة مثلًا وجعله
آلة لتعرّف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهوميّة
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه او به ولا يمكن ان يتعقّل الّا
بذكر متعلّقه بخصوصه ولا ان يدلّ عليه الّا بضمّ كلمة
دالّة على متعلّقه والحاصل انّ لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلّى
ولفظة من موضوعة لكلّ واحد من جزئيّاته المخصوصة المتعلّقة
من حيث انّها حالات لمتعلّقاتها وآلات لتعرّف احوالها وذلك
المعنى الكلّى يمكن ان يتعقّل قصدًا ويلاحظه في حدّ ذاته فيستقلّ

بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ايضاً ان يكون محكوماً عليها او بها
اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان تعتبر النسبة
بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها
لتكون آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل
على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه
استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع
كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر
واحد وهو استقلاله بالمفهومية وفي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل
ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق
ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيهاً
على صحة ارادة كلا المعنيين ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعاً ولا حد
الحرف منعاً بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق
وتحت الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالاً وتبعاً من غير
حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم تلك الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى

فهي

فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها
فهي داخلة في حد الاسم لا في حد الحرف ولما كان الفعل دالاً
على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترناً مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ
الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال
عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف
عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان
النقل فيه صريحاً نحو رويد فانه قد يستعمل مصدراً ايضاً
او غير صريح هو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدراً الا انه
على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت
في الاصل اصواتاً نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور
نحو امامك زيداً وعليك زيداً فليس لشيء منها الدلالة
على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضاً فانه على
تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين

معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا فى ضمنها اذ لا يقدح فى الدلالة على المعين الدلالة
على ما سواه نعم يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه
واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد
الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به
فقال ومن خواصه مبتنها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهى جمع
خاصة وخاصة الشىء ما يختص به ولا يوجد فى غيره
وهى اما شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم دخول اللام اى لام التعريف ولو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم فى مثل قوله عم ليس من امبر
امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفى اختياره
اللام وحدها اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه
سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى ان ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين

قال المص فى الشرح انما اختص اللام بذلك لان التعريف مهما يحصل بجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب والافعال لا تقع محكوما عليها فلم يحتج الى تعريف وتوضيح ذلك ما قاله الشريف من ان الاسم لما صح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما عليه لا يقصد به غالبا مفهومه الذى هو واحد بل يقصد ذاته اعنى ما صدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة بهما الى التعيين
كذا فى الحواشى

معين

معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه
تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على
الضماير واسماء الاشارة ونحوها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها
دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر
حرف الجر فى المجرور به لفظا وفى المجرور تقديرا كما
فى الاضافة المعنوية فدخول حرف الجر لفظا او تقديرا
مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغى ان يدخل الاسم ليفضى معنى الفعل اليه واما
الاضافة اللفظية فهى فرع للمعنوية فينبغى ان لا
يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل
اعنى الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجئ
فى اخر الكتاب انشاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه
على وجه يظهر منه جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم
به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد
اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله

الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا خواص الشاملة لجميع الافراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظ ومعنوى [illegible] اللفظى ثلثة وقدم اللام منها لانه [illegible] الاول ولان الدخول حقيقة [illegible] ولا تمكون ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه مما يليه [illegible]
فقال محرم

لانّ المتبادر من الدّخول الذكر في الاوّل او اللّحوق في
الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة
والمراد به كون الشيء مسندًا اليه وانّما اختص هذا المعنى
بالاسم لانّ الفعل وُضِعَ لان يكون ابدًا مسندًا فقط فلو
جعل مسندًا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجرّ لا بذكره لفظا
ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التّعريف
والتّخصيص والتّخفيف به وانّما فسّرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لانّ الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه
كما في قوله تعالى يوم ينفع الصّادقين صدقهم وقد
يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصّادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجرّ مطلقا يختص بالاسم
وانّما قيّدناه بقولنا بتقدير حرف الجرّ لئلّا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فانّ مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجرّ لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني
لانّه لا يخلو امّا ان يكون مركّبا مع غيره او لا
والاوّل امّا ان يشبه مبنيّ الاصل اولا وهذا
اعني المركّب الذي لم يشبه مبنيّ الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركّب والمركّب الذي

١٥

يشبه مبنيّ الاصل فالمعرب الذي هو قسم من الاسم
المركّب اي الاسم الذي يركّب مع غيره تركيبا يتحقّق معه
عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد
قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس مركّبا اصلا من الاسماء
المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركّب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقّق معه عامله كغلام في غلام زيد
فانّ جميع ذلك من قبيل المبنيّات عند المص الذي لم يشبه
اي لم يناسب مناسبة مؤثّرة في منع الاعراب مبنيّ الاصل
اي المبنيّ الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانيّة
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبنيّ الاصل كما
يجيء في بابه ان شاء الله تع اعلم انّ صاحب الكشاف جعل
الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة
معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من
قولك اعربت فانّ ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على
الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرّد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ

التركيب فى تركيبه تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل
فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد وكذلك يقال لم تعرب
الكلمة وهى معربة وانما عدل المص عما هو مشهور عند
الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر
الكلم فى التركيب العربية من لم تتبع لغة العرب ولم يعرف
احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك
مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فى معرفة
اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه
مما يختلف اخره فى كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه ما يختلف اخره
فلو كان معرفته المتقدمة حاصلا بمعرفة هذا الاختلاف
وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره
ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ على
نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور
ويجعل ما عرفه به من جملة احكامه كما فعله المص رح الله
بقوله وحكمه اى من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه
من حيث هو معرب ان يختلف اخره اى حرف الذى
هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة

او حكما

او حكما اذ كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها
بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى
زيدا فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية
مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اى يختلف لفظ اخره او تقديره او
حال على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير
والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى ورايت
فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتى انقلبت
الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى
والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد
اختلف العوامل فيه ولا اختلاف فى اخر احمد حقيقة بل
حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد
الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فاخر الجر

فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى اخر المعرب ولا
فى العوامل اذا اركبت بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء ويترتب عليه
الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم
اخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الاخر فلا فساد فيه
فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها ههنا فليكن هذا
الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشامله الاعراب ما اى حركة او حرف
اختلف اخره اى اخر المعرب من حيث هو معرب به اتا او
صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصوف
الحركة او الحرف لا يرد العامل والعامل لمقتضى ولو
ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله
به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضى
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة غلامى
غلامى لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة
على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث
انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب

جمعا

جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة
عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال بهذا من تمام الحد
لا انه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج
عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد
عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف
اخره يعنى اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة
على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين مثل معنى
الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه
اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل
المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت
المعانى المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة
غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون علاماتها ايضا
كذلك فوقع بسببها اختلاف فى اخر المعرب فوضع اصل
الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف
به اخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب
فى اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل على المسمى
والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة

عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرة
عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب
يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته اى فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمى
به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض وانواعه
اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه
الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة
والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى
الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتداء والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشئ
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا
علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت
الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه
واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة

كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولم يبق للمضاف
اليه علامة غير الجر فجعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا
ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى
المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاء زيد عامل
اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة
لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل
اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير
منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى
لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال
طلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل
من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب
فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما
بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب
والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا
وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على

قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا او
وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم
الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال
اى مرفوعا والفاعل فيه الجار والمجرور و...
و... الحال الظرف فيه والباء بالضمة بمعنى
مع شيخ رضى رحمه الله عليه

الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل و
رايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني
طلبةٌ ورايت طلبةً ومررت بطلبةٍ جمع المونث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر
فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب
فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو
جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء
ذكره مثل جاءني مسلماتٌ ورايت مسلماتٍ ومررت
بمسلماتٍ غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمدُ ورايت
احمدَ ومررت باحمدَ اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف
لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا
اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة
وهذه الاسماء الاربعة ناقصات واوية وفوك
وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوهٌ وذو مال
وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذووٌ وانما
اضيف الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة

بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرةً اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني
اخيّك ورايت اخيّك ومررت باخيّك وموحدةً
اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع
وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالامثلة
مضافةً لانها اذا كانت مكبرةً وموحدةً ولم يكن
مضافةً اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت
اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافةً ولكن
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافةً الى ياء
المتكلم فحكمها في البناء كساير الاسماء المضافة
اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا
اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما
وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه
الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها

فانه معرب تقديرا عند المص ومبني عند الشارح مح

منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر
الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لانه لم يسمع
فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند
الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا او
كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا با
عتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه
يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعي كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان اخره الف يسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي
هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه

اي مضاف الى مضمر
اي كلا
اي كلا
اي كلا واثنان اثنتان وثنتان

الالفاظ

الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية
ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر
السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن
واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو
اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي
نظائرها السبع ثلثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين
على ثلثين لانها ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين
على التسعة لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا
القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ يدل على معان
معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاتها
بالحروف لانهما فرع للواحد وفي اخرهما حرف يصلح
للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب
كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف

اي جمع المذكر السالم
اي جمع المذكر السالم
اي واحد

الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف
الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقى
المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في
المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع
للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل اليا في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر في وقوع كل
كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم
الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
اللذين اشير الى تقسيم اليهما فيما سبق ولما كان
التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي
ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما
اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه

ای

اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في
الاسم المعرب الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة
بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فان الالف
المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه
لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل
دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
بعد دخوله موافقةً لها او مخالفةً فما ذهب اليه بعض
من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير
مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هي
في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف
على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم
الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك
اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في
الاسم الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء

بالحركة م

اي احوال

كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير
محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع
والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمىّ عطف على قوله
كقاضٍ يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف
نحو مسلمىّ بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص
بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمىّ
انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو
جاءنى مسلمىّ فانّ اصله مسلموى لسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فا
نقلبت الواو ياء وادغم الياء فى الياء وكسر ماقبل الياء
فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار
الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب
والجر فان الادغام لايخرج الياء عن حقيقتها فان
الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما اسقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق

الاعراب

الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب
الملفوظ به فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكرنا تعذر
فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى
واللفظى عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما
واستجماع شرائطهما فيما اذا سيجئ ذكره من علل التسع
او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه
العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر
وحدها تأثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع ما فى
هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال
لايصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
التسعة وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب والحذوف فى هاتين الكلمتين
من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن لا لمعنى آخر
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا
القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ
المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف

متعلق بتحكم
اوله
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت
ثنتان منها فما للصرف تصويب
بسيط
للامور التسعة

قبلوه النون فاعلا
لمعنى

فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتداء خبره الظرف
المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة
الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف و
النون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة
والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما
اذا قلت جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل
على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه
عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب
يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريبها الى الحفظ
لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور
التسعة علة تقريبا اى قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة
فى الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع لها
الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها
تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريبها الى ما هو صواب
من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة
على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثالا للعدل

واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتأنيث وزينب
مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد
طلحة اشارة الى قسمى التأنيث اللفظى والمعنوى و
ابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدى
كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان
لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه
من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو
الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا
ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول
قايم ثم قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل
فى كل كلام العربى ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع
الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون

الزايدتان ونوع ما زيدتا عليه وزن الفعل ونوع
وزن الاسم لان كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اى لا يمتنع سواء كان
ضروريا او غير ضروري صرفه اى جعله في حكم
المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا
حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او
واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا
يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة
اى لضرورة الشعر وزن او رعاية قافية فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار
يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله صبت على مصائب لو انها ٭ صبت
على الايام صرن لياليا ٭ واما الثاني فكقوله اعد ذكر
نعمان لنا ان ذكره ٭ هو المسك ما كررته يتضوع ٭
فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن
ولكن يقع فيه زحاف فيخرجه عن السلاسة كما يحكم
به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن بعض الزحافات

جمعي

صبت مبني للمفعول بالتأنيث على
متعلق به مصائب قائم مقام الفاعل
بقوله صبت جمع مصيبة وهي نازلة من
المكروهات يقال صائب اذا انزل من
باب قال وجمع مصائب واجمعت العرب
على الهمزة والجمع واصلها الواو
ولانه يجمع ابضاح م المنزل

ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا
الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية
القافية فكما في قوله ٭ سلام على خير الانام وسيد ٭ طويل
حبيب اله العالمين محمد ٭ بشير نذير هاشمي مكرم ٭
عطوف رؤف من يسمى باحمد ٭ فانه لو قال باحمد لا يخل
بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في
ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب اى ويجوز
صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم
وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي يليه
اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال للمجموع غير
المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
لتناسبه وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة
التي تقوم مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع
البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كما كالب واساور وانا عيم او حكما كالجمع
الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات

من العلل الجمع علتان تكرر ان فاما كل واحدة

كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث لكن لا مطلقا
بل لبعض اقسامه وهو الف التأنيث المقصورة ومن
الممدودة اى كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان
للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال حبل فى حبلى
ولا حمر فى حمراء فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تأنيث
آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست
لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبنى
للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج
الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته
التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم
عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان تكون المادة باقية والتغيير انما يقع فى الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كا
الاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة
ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية

يستلزم

يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى و
لا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت
اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت
عنه المعدولات القياسية واما المعدولات الشاذة فلا نم
انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس
فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان
يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز
العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل
بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة فى
تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر
ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا

للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل وسبباً اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين
احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية
بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول
عنه يوجد فوجوده محقق بلا شبهة وفي بعضها لا
دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققاً او مقدراً
واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق
العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
تحقيقاً معناه خروجاً كائناً عن اصل محقق يدل عليه
دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على
اصلهما انه في معناهما تكرار دون لفظهما والاصل
انه اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضاً مكرراً
كما جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ
مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما

ورداها

وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها
والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل
والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة
ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها
فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم
(اي الوصف اصلية)
التفضيل لان مبناه في الاصل اشد تاخراً ثم
نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام
او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها
علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى
مثلها بخوح وقيل وبانهم يتم عدي وليس في اخر شئ
من ذلك فتعين ان يكون معدولاً عن احد الاخرين
وجمع جمع كما جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع
وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل
كحمراء على حمر وان كانت اسماً ان يجمع على فعالى وفعلاوات
كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى
او جمعاوات فاذا العبر اخراجها عن واحدة منها

(او التنوين او البناء او الاضافة)
(اي عن ذي اللام)
(اي جمع او جماعى وجماوات)

تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي
والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة
في باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته احد
السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس
فانهم لم يعتبروا اخراجهما عما هو القياس فيهما كانياب
واقواس كعدل ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب
واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة
للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم
فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ
والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل
مفروض يكون الداعي الى تقديره وجود منع الصرف
لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين و
لم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل
ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما
عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على
فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء

ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من
غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل
في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام
المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنية وليس فيهما
الا سببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء
فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير
منصرف ايضا حملا له على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل
سبب منع الصرف وبهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين
يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم
فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل
جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع
بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع

مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض
صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع
في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة
من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد
تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري
فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي
بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو
الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك
قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع
بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الا
صلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية
منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية و
معنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا

يحتاج في الفهم عنها الى قرينة فلذلك المذكور من
اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف
لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم
حيث صار الاسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد
من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسما
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف فلم يخرج استعمالها في معانيها الاصلية
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسما
الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها
لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف
في هذه الاسما عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها

لعدم الجزم بالوصف

علتها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا اشتراط له شرط
في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف
وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي
كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط
العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي
شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار
اليه بقوله وهو شرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة
زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة
مثل زينب او تحرك الاوسط من حروفها الثلثة مثل
سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب
تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل

الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
لسان العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط
تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز
عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين
يمتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما
سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك
الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم
مقامها فقدم وهو مؤنث سماعي باعتبار معناه الجنسي
اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال
بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل يمتنع صرفها
لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع
قائمة مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة

كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب
فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائمة مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه
للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اى التعريف لان سببية
منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها
اى شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اى يكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون
الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا
لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة
سببا لمنع الصرف والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه
غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها
الاول ان يكون علمية اى منسوبة الى العلم في اللغة العجمية
بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم

اوحكما

او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية العربية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم
اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته فقبل
ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما
جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصلح ان يكون سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في
العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط
او زيادة على الثلثة اى ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد
السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني
فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار
المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له
علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة
فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت
قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق
فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم
من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال

وعند غيره نوح كهند

وقيل اسم امرأة وقيل اسم بلدة

وشتر هو اسم حصن بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي
ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو
نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط
الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد
وصلح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما
وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما
يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي
وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب
قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا
وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف
اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها
المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز

قوله منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل هندي

ان تجمع

ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على يا منين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت
لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فثبت بغيرهاء
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء
التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو
فوارة جمع فارة وانما اشترط كونها بغيرهاء لانها
لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ككراهية فانها
على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيدخل لها قوة جمعية فيعود ولا حاجة الى اخراج نحو
مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في
المال واما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة
فانه جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغيرهاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغيرهاء
فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد
الفها حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما نحو فرازنة وامثالها مما هي على
صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط
تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع

اي صيغة منتهى الجموع

لان الهاء في فواره لا يكون فتانيث بل يكون من نفس الكلمة

هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد
فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع
الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير
منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع و
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها
جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا
علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث
غير مسلم لانه علم جنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا
وانما اكتفى المصنف بالتنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا
القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة و
قد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور
العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره انه
يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع

بحضاجر

بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل
فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب
بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف و
هو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على
قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على
موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم و
مصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من
قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
لا على زيادة سبب على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما
وجد غير منصرف في كلامهم مع ان هذا الوزن بدون الجمعية
لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه
سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
واذا صرف اي سراويل فلعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل
في الاسماء الانصراف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع

ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص
على فواعل ياؤه كان او واوا كالجواري والدواعي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم
قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين
عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف
فيه فقد ذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه
تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل على الياء
لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام
وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال

غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن
الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حال
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في
حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول
رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه بكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل
جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض
عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف
اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير
حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علميتين بشرط العلمية ليامن
من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف
ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل

المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما
كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على
قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك
الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها
منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان
على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب
صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه و
نفطويه ومثل خمسة عشر ومثل ستة عشر علمين قلنا
كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها هاهنا اصلا
فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة
مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه
البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة
اضافية او اسنادية وغيرهما الالف والنون المعروفة
اي من اسباب منع الصرف شبهان مزيدتين لانهما من
الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف
في ان سببيتهما في منع الصرف اما لكونهما زيدتين و
فرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التأنيث والراجح

هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على
ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس وبيت
كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما
من الصرف وايراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط
ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم
زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث
كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف
والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول
تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها
ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
[illegible] انهما لالفي التأنيث على حالها ومن ثمه اي ومن اجل
المخالفة في [illegible]لف في رحمن انه منصرف او غير
منصرف فانه ليس له مؤ[illegible] رحمى ولا رحمانة لانه صفة
خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث
فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف

وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف ودونا
سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على
المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان
فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين
لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى
النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل و
هذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه
فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل
بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل
كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه [واشتهر]
نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك
بذر بالباء وعثر لموضع وخضم لرجل وفعال نقلت الى
الاسمية واما بقم اسما لصبغ وهو العندم وشلم
علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء

للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب [ولم يذهب]
الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير متنصر مختص
لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان
على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد
من حروف انبتن كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف
زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كونه وزنا لفعل
او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن
بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال
غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف
لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي رجل فانه يلحق التاء به للتذ
فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية
الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن
ثمة اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمرعن
الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء
وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على
العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف
يكون فيه علمية موثرة في منع صرفه بالسببية المحضة
او مع شرطية لسببية اخرى واحترز بذلك عن علمية غير موثرة

الى التأنيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد
منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية اذ انكر
بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا
زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم
لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين
اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها
فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما
اي السبب الذى هي اي العلمية شرط فيه وذلك
في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع
مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثنا
مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة
كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما
اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ
منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا
يكون اى لا يوجد معها اى مع العلمية شئ من الامر الاربع

بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا
احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذى
احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية
بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف
سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب
واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله متضادان ان اصمت بكسرتين
علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب انه
امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وانه
فالاوزان التى يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا
لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان العدل
وجود اصل محقق لا يكفى في اعتبار العدل التحقيقي
بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في
اصمت وهما العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار

اخفش ايدر السقوط لايعود
سيبويه در ظط رفع اوله يعود

الى استثناء مثل احمر علماً اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش
الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان
قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من قاعدته
اصلا ولسعة المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن
نبهنا على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد
بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا
غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنها فعل
للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل
وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد
التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى
صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا
للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن
الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع

من اعتبار

من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه
اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها
سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها
قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير و
الزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول
اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير
وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب
عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب
حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه

منعه لو لم يلزم

للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم
على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني
الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم
في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا
اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة و
العلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية
فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد
الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم
يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما
معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام
اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته
الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على
الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا
الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان بمشابهة

الفعل

الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع
الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى
انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين و
حيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط
التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله و
سقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب
الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام
او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر
زالتا معا كما في ابرهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد
زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت
العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف في
المص غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة
لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا
الجمع مطرد صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات

للذكور من الخيل وجال سجلات اى ضخمات وكالايام
الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ما اشتمل
على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة
او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم
موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان
ثمه معربا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص
الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فمنه اى من المرفوع او مما
اشتمل على علم الفاعلية وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بالمشتق

الفاعل

وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل
قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع

الحدود

حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة
ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما
قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل
او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن زيد فى زيد
ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير
شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه جزء
نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ
نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على
طريقة قيام الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يكون
على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب
زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على
مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص واما على مذهب
من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا امثال

لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فی زید قائم ابوه
فهنا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فی
الفاعل ای ما ینبغی ان یکون الفاعل مقدما علیه ان لم یمنع
مانع ان یلی الفعل المسند اليه ای یکون بعده من غیر ان
یتقدم علیه شیء اخر من معمولاته لانه کالجزء من الفعل
لشدة احتیاجه الیه یدل علی ذلک اسکان اللام فی
ضربت لانه لدفع توالی اربع حرکات فیما هو بمنزلة کلمة
واحدة فلذلک الاصل الذی یقتضی تقدم الفاعل علی سایر
معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زید لتقدم مرجع الضمیر
وهو زید رتبة فلا یلزم الاضمار قبل الذکر مطلقا
بل لفظا فقط وذلک جائز وامتنع ضرب غلامه زیدا لتاخر
مرجع الضمیر وهو زید لفظا ورتبة فیلزم الاضمار قبل
الذکر لفظا ورتبة وذلک غیر جائز خلافا للاخفش وابن
جنی ویستند هنا فی ذلک قول الشاعر جزی ربه عنی عدی
بن حاتم جزاء الکلاب العاویات وقد فعل واجیب عنه بانه
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فی سعة الکلام وبانه لا نسلم
ان الضمیر یرجع الی عدی بل الی المصدر الذی یدل علیه الفعل
ای جزی رب الجزاء واذا انتفی الاعراب الدال علی فاعلیة
الفاعل ومفعولیة المفعول بالوضع لفظا فیهما ای فی الفاعل

المتقدم ذکره صریحا فی ضمن الامثلة والمفعول المقدم
ذکره فی ضمن الامثلة والقرینة ای الامر الدال علیهما
لا بالوضع اذ لا یعهد ان یطلق علی ما وضع بازاء شیء
انه قرینة علیه فلا یرد ان ذکر الاعراب مستغنی عنه اذ
القرینة شاملة له وهی اما لفظیة نحو ضربت موسی
حبلی ومعنویة نحو اکل الکمثری یحیی او کان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل بارزا کضربت زیدا او مستکنا کزید ضرب
غلامه بشرط ان یکون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ینتقض
بمثل زیدا ضربت او وقع مفعوله ای مفعول الفاعل بعد
الا بشرط توسطها بینهما فی صورتی التقدیم والتاخیر
نحو ما ضرب زید الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب
زید عمرا وجب تقدیمه ای تقدیم الفاعل علی المفعول
فی جمیع هذه الصور اما فی صورة انتفاء الاعراب
فیهما والقرینة فللتحرز عن الالتباس واما فی صورة
کون الفاعل ضمیرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
واما فی صورة وقوع المفعول بعد الا لکن بشرط توسطها
بینهما فی صورتی التقدیم والتاخیر فلئلا ینقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زید الا عمرا
انحصار ضاربیة زید فی عمرو مع جواز ان یکون عمرو

مضروبًا بالشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرًا
الا زيدٌ انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربًا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب
الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا
فيقال ما ضرب الا عمرًا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر انما هو فيما يلي الا فحينئذ
لا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها
وانما قلنا ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احدٌ الا عمرًا زيدٌ فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر
وايضا هو خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر
ههنا في جزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعًا
واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدًا غلامه
او وقع الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم
والتأخير نحو ما ضرب عمرًا الا زيد وفائدة هذا القيد
مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى
الا نحو انما ضرب عمرًا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون

المفعول

المفعول ضميرًا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير
متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل
عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير
المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما
في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب
واما في صورة كون المفعول ضميرًا متصلا والفاعل غير
متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرًا
متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد
يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازًا اي حذفا جايزا في مثل زيد اي فيما كان
جوابًا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به
القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد و
يجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون
الخبر لان الخبر تقديره يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا
يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو
قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء
للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع

اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس
مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز
عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء واعز
البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير
وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني
ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان
احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف
الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر
المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر
الذي فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك
احد من المشركين فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب

حذف

مستغني

حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون
الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد
فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز
بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع
يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم
وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال
الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على
اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا وقع
بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون
فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل
واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
لان المنفصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو

مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول
كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني
عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره
ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل و
المقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصصه بالاسم الظاهر واما
التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي ينقطع
بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان
متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل
منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر فيكونان متفقين في ذلك

الاقتضاء

الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هنا قسما
ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين
في هذه الصورة فهنا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع
الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا
اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا
واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت
زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول
ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع
تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر
فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبناء عليه
لانه مذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل
الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط

اقتضى
مان

التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد فعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع
فى هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد مسده خلافا للكسائى فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر وقد يظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى
الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند
الكسائى وجاز اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار
قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائى بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول
ضربنى واكرمنى الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روى عنه
تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما فى صورة تاخير
الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت
زيدا هو ورواية التى غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة
لو اضمر ان استغنى عنه والا اى وان لم يستغن عنه اظهرت

اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر فى الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى لو اقتضاه نحو ضربنى
واكرمنى زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربنى واضمرت فى اكرمنى ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل
ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
واضمرت المفعول فى الفعل الثانى لو اقتضاه على المذهب المختار
ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل
الثانى مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم
رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الى
الا اظهاره نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له
واضمر المفعول الاول فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو
منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور
التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما

دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده ولا كما قال المظاهر ايضا لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا فقد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم
واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما
اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن
طرف البصريين وقال المص وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه لفساد المعنى على تقدير توجه كل
من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال و
ثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت منفيا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر

اعني

لانا نقول التنازع انما يكون في الذات الموصوفة بالانطلاق من جهة تثنيتها وافرادها فعلتها ... وجمعها بحسب اقتضاء المحل شيخ عبد الله

اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة
ولا يكفي قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى
له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر
فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض
النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول
وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق
به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل
او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير
صيغة الفعل الى فُعل اي الماضي المجهول او يُفعل اي المضارع
المجهول فيتناول مثل افتُعل واستُفعل ويُفتعل ويُستفعل
وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من
الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل

ج الاظهر الاخصر ما لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربوا القوم واضربي القوم واشباهها مما لا يحصى فهو امر تخصيص للفظ بقسم منه اصطلاحا عصام

ش وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه رد على المص في جعلنا الكتاب عدم الفصل من اقسام المرفوع ولا المنصوب لكلمة منه فتركه في المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستحق ... دون ما تركه فيما انفصل عصام

قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولئلا ان تنقل المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعول فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة عصام

باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء منه ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه

اي في اقامة المصدر مقام الفاعل بلا قيد مخصص

في داره

في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدى الى المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم المجرد لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة

وربما اشترط في الاعتماد ان يكون عملها لاحد الحد فيه لانها اذا كانت معتمدة على احد الحد فيه وكانت حالية على صاحبها خبرا او نعتا او حال فلا يكون مبتدأ طيبي

كضارب ومضروب وحسن اوجارية مجراها كقرشي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه
كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يريه حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدء ونحن فاعله ولو جعل
فيه خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
لفظ من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه
قوله تعالى اراغب انت عن الهتي واحترز به عن نحو اقائمان
الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم
الاول من المبتدء وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد
واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر ليس الا جاز الامران
كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون
ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه وههنا ثلثة صور

احديها

قوله فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام بناء على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يكون في الصفة الواقعة للظاهر اسرار ولا يخفى ان الاوضح الاحصر فانه كان مفردا اي مرفوع والاداعي الى ما اتى به المص ... ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن الهتي فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتداء والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المسند ويشكل باقائم رجل فانه يمتنع كونه فاعلا دون كونه مبتداء ان يكون خبرا لوجوب الطالع الخمس عصام

احديها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ
وقايمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين
ح ان يكون مبتداء الزيدان فاعله للصفة قايما مقام الخبر
وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر
هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام
في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم
المسند به اي ما يوقع به الاسناد فاحترز به عن القسم الاول
للمبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني
من المبتداء ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتداء او نجعل
الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء
اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند
اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل
في المبتداء والمبتداء في الخبر وقال الكوفيون كل واحد من المبتدأ ٧١
والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل

اللفظى واصل المبتداء اى ما ينبغى ان يكون المبتداء مقدما
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات
والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمه
اى ومن اجل ان الاصل فى المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم
فى داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه
رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها فى الدار
بعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون
المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة
معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو
يحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص
اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد يتناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل
مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل فى الدار ام امرأة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسال
المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون
احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة

وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار
عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه منه

فجعل

فجعل مبتداء وفى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير
منك فان النكرة فيها وقعت فى حيز النفى فافادت عموم
الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه
اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به
الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف
بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح
المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجئ حبيب مثلا وقد يكون
شرا كما اذا كان مجئ عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم
به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى
الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثانى لا يصح فيقدر
وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير
اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز
فى حادثة ومثل قولك فى الدار رجل لتخصصه بتقديم
الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف

جمع جراد كلهود مؤنث بما عيدد
ظ

چلركه منه

هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله عنه فى حديث
جريه الجرادة اذا قتله محرم المقصود
انه يتصدق بما شاء او عموم النكرة
مع الاثبات فى المبتداء وفى الفاعل نحو
علمت نفس ما قدمت واخرت الاية
بخلاف ما فى نفس حيز النفى فانه يستوى
فيه المبتداء والفاعل وغيرهما عصام

بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة
ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم
إذ اصله سلمت سلاماً فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد
الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي
عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما
ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه
التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال
رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصاً بالمفرد لكونه قسماً من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء
قد يقع جملة ايضاً فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل
زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة
مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في
الجملة الواقعة خبراً عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك
العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة

ما الحاقة

ما الحاقة وكون الخبر تفسيراً للمبتداء نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان ضميراً لقيام قرينة نحو الكر
البر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان
منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفاً اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جاراً
ومجروراً فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر
الواقع ظرفاً مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم
الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير
مفرداً ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل
فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل
اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان
الاصل في المبتداء التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب
لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملاً على
ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كا
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظاً لصدارته مثل
من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام
وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك
خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك

مبتداء لكونه معرفة ومن خبرا لوجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتداء احترز عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء على الخبر لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاول فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل ان كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كانت

بحسب

بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن معنى الاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتداء من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء مثل فى الدار رجل فان فى الدار خبر مخصص للمبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتداء نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر الخبر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة

فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكناية
مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا
فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد
المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل
زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد
اى مز وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص
بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لاخفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد
فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم
فالاختصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
وهو سببية الاول للثانى او للحكم به فلا يرد عليه نحو
وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط فى سببيته
للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفا

فيه

فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك
المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية
ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا
بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا
وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة
بهما اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتينى
هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال
للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه
ملاقيكم ومثل كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك
كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذى يصح دخول الفاء
على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما
كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية
الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك

المنع انما هو بالاتفاق بين النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي
ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا
مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قلنا تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع
فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت
ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع
عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل
قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق انهما هو سيبويه
فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان
كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل
على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتداء
لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا
وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد

اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتداء
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد
ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتداء المحذوف جوازا
مثل المبتداء المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان
مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية
ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما راه وانما اتى بالقسم جريا
على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة
من غير قيام شيء مقامه مثل خبر المحذوف جوازا في قولك خرجت
فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه
صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا
ظرف زمان للخبر المحذوف من غير سادّ مسده اي ففي وقت
خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا
اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه
اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب
على ما ذكره المص اولها المبتداء الذي بعد لولا مثل لولا زيد

لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ
لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب
لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا
كان الخبر عامًا واما اذا كان خاصًا لا يجب حذفه كما فى قوله
ولولا الشعر بالعلماء يزرى • لكنت اليوم اشعر من لبيد • هذا
على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل الفعل
مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم
الذى بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صورة او بتاويل
منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان
اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا
وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا
قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى
ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا
كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام
الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام
الظرف القائم مقام الخبر فتكون الحال قائما مقام الخبر
قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذ

مع الجملة

مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذى
يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت
الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى قائما اذا كان عن
الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال
فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال على ما ورد
مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته
ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتداء والعامل فى الحال
وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا
فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتداء
ويلزمهم حذف الخبر غير سد مسده وتقييد المبتداء المقصود
عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سد
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا
ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها
كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ
بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى
كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان

الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضع
ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به وخبره القسم وذلك
مثل لعمرك لافعلن كذا اى ولعمرك وبقائك قسمى اى ما اقسم
به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم
قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى
اشباههما من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن
وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب
الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجى عملت رفعا
ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند الى شى اخر
بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل الخبر
كان وخبر المبتداء وخبر لا لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
ورودها عليهما لا ايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض
التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم
ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا
المعنى بل انما دخل على جملة هى يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف

قوله اى من المرفوعات خبر ان واخواتها نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتداء بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتداء حذف خبره وقوله المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وصف نحوى بل هو استعمال لغوى قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهبا الاصح ومذهب الكوفيين وهكذا فى باقى الاقسام عصام الدين

قوله عليهما اى على المسند وشى اخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند اليه وشى اخر وان كان صحيحا فى الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على هو المتبادر عصام

قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده يقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية عصام

ويلزم

ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا
الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج
الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان
زيدا يقوم فانه ماول بقايم مثل قايم فى ان زيدا قايم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اى حكمه كحكم
خبر المبتداء فى اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة
وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا
وفى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود
شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
ان يكون خبرا للمبتداء يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد
انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال
ان اين زيدا وان من اباك الا فى تقديمه اى ليس امره
كامر خبر المبتداء فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت عمل
الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول

كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل إلا إذا
كان الخبر ظرفا أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا
كان الخبر ظرفا فإن حكمه إذن كحكمه في جواز التقديم إذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى إن إلينا إيابهم وفي وجوبه إذا
كان الاسم نكرة نحو إن من البيان لسحرا وإن من الشعر لحكمة
وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا
التي لنفي الجنس أي لنفي صفته إذ لا رجل قائم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
إلى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر إن وكان وغيرها
بعد دخولها أي دخول لا يخرج به سائر الأخبار والمراد
بدخولها ما عرف في خبر إن فلا يرد نحو يضرب في لا رجل
يضرب أبوه نحو لا غلام رجل ظريف إنما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر
وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لأن غلام رجل معرب
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها
أي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لأن
الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وإنما أتى به لئلا يلزم
الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي
خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا إذا كان

الخبر

الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا إله
إلا الله أي لا إله موجود إلا الله وبنو تميم لا يثبتونه أي
لا يظهرون الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب والمراد
أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم
لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير خبر
وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على
الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي
والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند
إليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند إليه بعد دخولهما خرج
به غير اسم ما ولا وبما عرف من معنى الدخول لا يرد مثل أبوه
في ما زيد أبوه قايم مثل ما زيد قائما ولا رجل أفضل منك
وإنما أتى بالنكرة بعد لا لأن لا لا تعمل إلا في النكرة بخلاف
ما فإنه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة أهل الحجاز وأما بنو
تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما
مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد
القرآن نحو ما هذا بشرا وهو أي عمل ليس في لا دون ما شاذ
قليل لنقصان مشابهة لا لليس لأن ليس لنفي الحال ولا ليس
كذلك فإنه للنفي مطلقا بخلاف ما فإنه أيضا لنفي الحال فيقتصر
عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس

لا براحُ اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه
اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم تكرر ولم يكرر
في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندًا ومسندًا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة
ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
شرع بالمنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب

فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رأيت زيدًا ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة
الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له
وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل
الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرًا فيه وموجدًا اياه فلا يرد عليه مثل مات زيد موتًا وحسن
جسامةً وشرف شرفًا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله

الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل
فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون
مذكورًا حقيقةً كما اذا كان مذكورًا بعينه نحو ضربت ضربًا
او حكما كما اذا كان مقدرًا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه
معنى الفعل نحو ضارب ضربًا وخرج به المصادر التي لم يذكر
فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك
الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبًا في قولك
ضربته تاديبًا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه
ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي
في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث
وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به
لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به

الفاعل

فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعاً
مانعاً وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع اذ دل على بعض انواعه
وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوساً للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع
او العدد بخلاف اخويه اي اللذين هما للنوع والعدد نحو
جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اي مغايراً للفظ فعله اما بحسب المادة
مثل قعدت جلوساً واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتاً
وسيبويه يقدر له عاملاً من بابه اي قعدت وجلست جلوساً
وانبته الله فنبت نباتاً وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اي قدمت قدوماً خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته
باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له
حكم ما اضيف اليه ووجوباً اي حذفاً واجباً سماعاً اي
سماعياً موقوفاً على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقياً

اي سقاك

اي سقاك الله سقياً ورعياً اي رعاك الله رعياً وخيبة
اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعاً
اي جدع جدعاً والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد
وحمداً اي حمدت حمداً وشكراً اي شكرت شكراً وعجباً
اي عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال
العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً
قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمداً وشكرته شكراً وعجبته عجباً
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان
وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمداً له وشكراً
له وعجباً له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياساً اي حذفاً قياسياً يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل
لزوماً في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع
ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتاً اي اريد اثباته لا نفيه
فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيراً لا يجب حذفه بعد نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى
نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا
سيراً وانما سرت سيراً لا يكون منه وانما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه

اي نال ينال اصله ينيل

ضابطه كلية يحذف معه نحو

نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو دكت الارض دكا دكا
وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا
سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا
بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا والى
ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي
تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي
يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي
موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي شد
الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن
او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما

منا

منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما
تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر اخر
واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع
للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت
زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له
ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى
صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على الاسم بمعنى المفعول
المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو
الضمير المجرور في له ونحو مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق

وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير
المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف
درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل لسواه ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول
المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو
بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة
محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى
حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع
مضمون جملة وهى قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها
تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص
عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه
يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر
ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره لينتفع وعلى هذا
ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى
اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير

ولابد

ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى
مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ارجع
البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال لبيك تتمة
التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح
عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا
القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى
اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه
يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم ينكره اكتفاء بما سبق فى المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به
فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها
ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق
بما فيهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله

والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل
حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل أعطي
زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل
الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم
الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا
قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل
الذى هو المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا
مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن
معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك
هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه فى حيز ان نحو من البر
ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به
لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال
من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب

على

على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اى الزم بل
لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك
المواضع الاربعة سماعى مقصور على السماع لا يتجاوز
عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى
نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم
اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ما هو لا معمورا
لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لا حزنا والموضع الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى
هو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا
ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما
مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد
نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه
المتفجع عليه دخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد
وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم ان المنادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكانك تناديه

وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت
المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب
اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد
او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا
او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا
يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف
النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد حرف النداء لسده
مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء
الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند
سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد

مبتداء خبر

حرف

حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل
مقدر وعند ابو علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير
مستتر فيه ويبنى اى المنادى وقد تقدم بيان البناء والرفع والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب
الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اى على الضم او الالف او الواو التي يرفع بها
المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار
والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملايم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى
لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم
معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه
الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك
لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو
مبني على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة
بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون

مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام يدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص
ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم تفتح
لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث وقع
موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على
المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف
لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على
المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف
فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام
التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما
وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب

بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد
اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه
ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه
ليحضر فيقضى منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب
بوجه اخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم
يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد
يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك
ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على
تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر
مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها
اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
ولا لام فيه ح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين
اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق
الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام
او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف
النداء لان علة النصب وهي المفعولية محققة فيه وما
غيره معبر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون
مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ان يكون

مفردًا ولكن لا يكون معرفة وامّا ما لا يكون مفردًا ولا معرفة
فالقسم الاوّل وهو ما لا يكون مفردًا لكونه مضافا مثل
يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردًا لكونه شبه
مضاف مثل يا طالعًا جبلًا والقسم الثالث وهو ما يكون
مفردًا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلًا مقولًا لغير معيّن
اى لرجل غير معيّن وهذا توقيت لنصب رجلًا لا تقييد له لانه
منصوبًا لا يحتمل المعيّن والقسم الرّابع وهو ما لا يكون مفردًا
ولا معرفة مثل يا حسنًا وجهه ظريفًا ولم يورد المص لهذا
القسم مثالًا اذ حيث اتّضح انتفاء كلّ من القيدين بمثاله سهل
تصوّر انتفائهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع انّ المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا
جبلًا غير معيّن وهذه العبارة اعمّ من ان يراد بها معيّن او غير
معيّن فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة
كلّها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال
له على حدة وتوابع المنادى المبنيّ على ما يرفع به المفردة حقيقة
او حكما انّما قيّد المنادى بكونه مبنيًّا لانّ توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه فقط وقيّدنا المبنيّ بكونه على ما يرفع به لانّ
توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرّفع نحو يا زيدا وعمرًا
[illegible] وعمرو لانّ المتبوع مبنيّ على الفتح وقيّد التوابع بكونها

مفردة

تقديره يا كوكبا طالعا من الجبل

قيل انتصاب جبلا طالعا اعتمد على يا حلي

صورته مثل رجل فكانك قلت يا رجل منصوب فقال سائل فقال حتى تنصب فقلت منطو لغير معيّن فح توقيت للنصب لا تقييد له

لانّ هذه العبارة اعمّ من ان يراد بها معيّن او غير معيّن صح

مفردة لانّها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنويّة وح لا يجوز فيها الّا النّصب وانّما
جعلنا المفردة اعمّ من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون
مضافا معنويًّا ولا لفظيًّا ولا شبه مضاف وحكما بان تكون
مضافا لفظيًّا او مشبّهًا بالمضاف فانّهما لمّا انتفت فيهما
الاضافة المعنويّة كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف
بالاضافة اللفظيّة والمشبّه بالمضاف لانّهما كالتوابع
المفردة في جواز الرّفع والنّصب نحو يا زيد الحسن الوجه
والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولمّا لم يجر
الحكم الآتي في التّوابع كلّها بل في بعضها ولم يجر فيما هو
جار فيه مطلقا بل لا بدّ في بعضها من قيد فصّل التوابع
الجاري هذا الحكم فيها وصرّح بالقيد فيما هو محتاج اليه
فقال من التاكيد اي المعنوى لانّ التاكيد اللفظي حكمه
في الاغلب حكم الاوّل اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز
اعرابه رفعا ونصبا ولكن المختار عند المص ذلك ولذلك
لم يقيّد التاكيد بالمعنوى والصّفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرّف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
فانّ حكمهما غير حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر

او المقدّر لانّ بناء المنادى عرضىّ فشبه المعرب فيجوز
ان يكون تابعه تابعًا للفظه وتنصب على محلّه لانّ حقّ
التابع للمبنىّ ان يكون تابعًا لمحلّه وهو ههنا منصوب المحلّ
بالمفعوليّة نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقلَ فى الصّفة واقتصر على مثالها لانّها اكثر
واشهر ويا غلام بشرٌ وبشرًا فى عطف البيان ويا زيد
والحارث والحارثَ فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه فى المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرّفع مع تجويز النّصب لانّ المعطوف
بحرف فى الحقيقة منادًى مستقلّ فينبغى ان يكون المعطوف
على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النّداء له وهى
الضّمّة او ما تقوم مقامها ولكن لمّا لم يباشره حرف النّداء
جعلت تلك الحالة اعرابًا فصارت رفعًا وابو عمرو بن العلاء
النحوىّ القارى المقدّم على الخليل يختار فيه النّصب مع تجويز
الرّفع فانّه لمّا امتنع فيه تقدير حرف النّداء بواسطة اللام
لا يكون منادًى مستقلًّا فله حكم التبعيّة وتابع المبنىّ تابع
لمحلّه ومحلّه النّصب وابو العبّاس المبرّد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اى فابو العبّاس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان

جعله

جعله منادًى مستقلًّا بنزع اللام عنه والّا اى وان لم يكن
المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه
مثل النّجم والصّعق فكابى عمرو اى ابو العبّاس مثل ابى عمرو
فى اختيار النّصب لامتناع جعله منادًى مستقلًّا
والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما
يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقة تنصب لانّها اذا
وقعت منادًى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لانّ
حرف النّداء لا يباشرها مثل يا تميم كلّهم فى التّاكيد ويا زيد
ذا المال فى الصّفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان
ولا يجىء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافًا لانّ
اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقة والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الّذى ذكر من قبل وهو
الممتنع دخول يا عليه وغير المعطوف الّذى لا يمتنع دخول يا
عليه حكمه اى حكم كلّ واحد منهما حكم المنادى المستقلّ
الّذى يباشره حرف النّداء وذلك لانّ البدل هو المقصود
بالذكر والاوّل كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص
منادًى مستقلّ فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النّداء عليه فيكون حرف النّداء مقدّرًا فيه مطلقًا
اى حال كون كلّ منهما مطلقًا فى هذا الحكم غير مقيّد بحال

من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو
ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم
اما كونه منادى فلا كلام فيه واما كونه مبنيا على الضم
فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه فان جواز
الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن
مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل
يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن
مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم
لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع لكن يختار فتحه
لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية
لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد
نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اى مع هاء التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
آلتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا

وايهذا

ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعنى العرب
رفع الرجل مثلا وان كان الرجل صفة وحقها جواز الوجهين
الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء
فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى
ولهذا لم يذكره هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع
الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين
انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز
اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما
كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها الكلمة يا الله
لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان
الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا
قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة
فى مثلها لكنها ليست عوضا عن المحذوف واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس

لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام
فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة
في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي ● وانت بخيلة بالوصل
عني ● لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة
حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرّا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك
اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى
المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول
الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب واما الضم في الاول
فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه
مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على انه يكون في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن
عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع
مضاف اليه وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه
فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم

بسيط

فيا الغلامان اللذان فرّا ... إياكما أن تكسبانا شرّا
رجز

في سوءة

في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء
مثل يا غلاميَ وسكونها مثل يا غلاميْ واسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا قفاي
ومثل يا غلامِ وقلبها الفا نحو ويا غلاما وهذان الوجهان
يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان
المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه
ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان
الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة
الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف
او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى
يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا
اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه
ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في
ياابي وياامي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف

الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال
ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت
اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا
وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت
ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا
يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون
الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال
يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي
فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما
ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ
في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة

الكلام

الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة
فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة
اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو
اي ترخيم المنادى حذف في اخره اي في اخر المنادى تخفيفا
لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم
للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم
المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله
على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا
يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا
اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا
الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد
عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا

فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند نحو له
في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره
لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان
لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط
الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما
زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم
لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما
القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية
المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث
وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على
الزوال فيكفيه اذ في مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بابقاء نحو ثبت
وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل
الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء
كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف
الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب
ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما
فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف
بسببه فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان

اي بسبب الترخيم الفاء جاز ان يكون جزاء شرط محذوف اي واذا ثبت ذلك وجاز ان يكون تفسير ما يحذف من الترخيم معرب

كائنتان

كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا
ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف فيهما الا الاخر كاسماء اذا
جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه
لا افعالا لا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب
عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره
الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه
نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير
منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو
او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج عنه نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان
ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يؤخذ
هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو
ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه
على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا

القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا
معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته
واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت
على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من هذا ان شرط
الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة
عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما
كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول
الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار
ويا مال في حارث ومالك وهو اي المنادى المرخم في حكم
المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل
الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان
يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي
ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه
كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه
حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد

معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت
الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادل
في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكنين بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة
في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا
فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه
النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند
فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل
يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص
المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف
يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب
على صورة قسم من اقسام المنادى وحكمه في الاعراب والبناء

مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم
واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك
جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف
في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف
بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه
لا اغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم
اصلها الضم لا اغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين
اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف
لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه غير ما
الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر
بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به
ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة
المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه

لانه يجيء بتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه
جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه
خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان
اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص
من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه
من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد
لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي
الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني به
ما كان نكرة قبل النداء سواء يتعرف بالنداء كيا رجل او لم
يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما
مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي
يجوز فيها حذف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف
النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم

المشددة منه نحو اللهم او بعير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف ولفظة ايّ ذا وصف بذي اللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا
الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير
ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت
نحو غلام زيد افعل والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن
الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صباحا
يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق
قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد
مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذ
وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء
من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها
الكروان يقولون اطرق كرا ان النعامة في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو
اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فتخلى ايضا وتحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا الا يا اسجدوا بتخفيف الا على
انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة

امتناع

امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الّا يسجدوا بتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب
له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها
الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره
اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع
بين المفسَّر والمفسِّر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به
ان يليه الفعل وشبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك
الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم ومتعلقه فارغا عن
العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط
بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد
الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه

بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن
العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان
المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان
عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك
وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت
اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا بتقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة
ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسام الثلثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق فالاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت

غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابس للمحبوس عليه
ينصب زيدا في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده
اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته
ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر
ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا
القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت
فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانته ببينه ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني
حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مكان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوي
فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده
عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم
قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب
لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية
التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب بقرينة
اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته

اوعند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا
يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو
لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة
النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى منها لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف
ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب
نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع
يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل
اما مع غير الطلب اذا الواقع فى الاسم المذكور للمفاجأة
فى كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة
الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور
بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
مقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة

والجملة

والجملة المعطوف عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته
وبعد حرف النفى يعنى بعد ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه
الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها
فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا
ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته
وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام
مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل
زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل
لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا
عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى
يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى
ما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وما
قبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع
مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب
الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك
يختار النصب فى الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة

ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه
الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر
من الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو
بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته
لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على
الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن
خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو
خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق
لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا بانه بقدر فانه يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو
مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوى
الامران اى الرفع والنصب وللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اى عنده او في داره
ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
اى يستوى الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم
المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة

فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل وانما كانا
مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية
فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من
الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما
باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب والكبرى بعيد باعتبار
ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد
ها هنا ان ولو فان اما واذ كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق
من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا
ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد
ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر
عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه

اي من باب الاضمار على زيد في المثال المذكور

ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب فى اذهب فليقدر مناسب اخر
ينصبه مثل يلابس واذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره زيدا يلابس الذهاب به او يلابس احدا الذهاب به
او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى المثال
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب
وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه فى الزبر
اى فى صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء فى الزبر
فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف
اعمالهم ليست محلا لافعالهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا
بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها

اي في قوله لو سلط عليه هو او مناسبه

موافقا

موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن فى
صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء
مبتداء والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور فى محل
الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت
فى الزبر بحيث لا يغادر كبيرة ولا صغيرة واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزانى فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان
القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر
النحاة الى ان تمحلوا فى اخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم
اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تمحلوا فى اخراجه
عنها فقال ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما
الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام
فى الزانية والزانى مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخلة
عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا
الفاء لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والزانى

عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزّانية والزّانى فيما يتلى
عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثابتة لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايضا للسّببيّة اى اذ ثبت زناهما فاجلدوا وقيل
زائدة او للتّفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع
التّسليط فلا يدخل فى الضّابطة فتعيّن الرّفع والّا اى وان لم
يكن الفاء بمعنى الشّرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهى يكون داخلة
تحت الضّابطة فالمختار فيها النّصب واختيار النّصب باطل
لاتفاق القرّاء على الرّفع فلا بدّ من جعل الفاء بمعنى الشّرط او جعل
الاية جملتين ليتعيّن الرّفع الرّابع من تلك المواضع التى وجب
حذف ناصب المفعول به فيها التّحذير وانّما وجب حذف الفعل
فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللّغة تخويف شىء عن شىء
وتبعيده منه وفى اصطلاح النّحاة معمول اى اسم عمل فيه النّصب
بالمفعوليّة بتقدير اتّق تحذيرا اى حذّر ذلك المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له ممّا بعده
اى ممّا ذلك المعمول او ذكر المحذّر منه مكرّرا على صيغة المجهول
عطفا على حذّر او ذكر المقدّر فان قلت فعلى هذا لا بدّ من ضمير
فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنّه وضع فى المعطوف
المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام ومعمول بتقدير اتّق
ذكر مكرّرا الّا انّه وضع المحذّر منه موضع الضّمير العائد

قوله ممّا بعده ذلك المعمول هذا بظاهره يدلّ على وجوب تقدير الفعل على المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتّق بل هو ... تحصيل الضمير المنفصل فتامّل عصام الدين

الى المعمول

الى المعمول اشعارا بانّه محذّر منه لا محذّر مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف هذان مثالان للاوّل نوعى التحذير
ومعناهما بعّد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعّد
نفسك عن حذف الارنب وهو ضربها بالعصا وبعّد حذف الارنب
عن نفسك وعلى التقديرين المحذّر منه هو الاسد والحذف
فانّ المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما
لا تحذيرهما منها والطّريق الطّريق مثال الثّانى نوعيه اى اتّق
الطّريق ولا يخفى عليك انّ تقدير اتّق فى اوّل النّوعين غير صحيح
لانّه لا يقال اتّقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدّر فيه مثل
بعّد ونحّ وتقدير بعّد فى مثال النّوع الثّانى غير مناسب لانّ
المعنى على الاتّقاء عن الطّريق لا على تبعيده منه فالصّواب ان يقال
بتقدير بعّد او اتّق او نحوهما فيقدّر مثل بعّد فى جميع افراد النّوع
الاوّل وفى بعض افراد النّوع الثّانى مثل نفسك نفسك فانّ
المعنى على بعّد نفسك ممّا يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدّر
مثل اتّق فى بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد فى اياك
والاسد خارج من النّوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس
كذلك فانّه ايضا تحذير واجيب بانّه تابع للتحذير والتّوابع
خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول فى قسمى
النّوع الاوّل اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد

اى بعّد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعّد نفسك عن حذف الارنب عن نفسك

ولا يخفى عليك ايها الطالب المصنف ان تقدير اتّق فى اول النوعين من التحذير غير صحيح لانه لا يقال اتّقيت زيدا من الاسد بل يقال اتّقيت من زيد وتبرّأت منه وعنه ونحو ذلك من يقال بعّدت زيدا من الاسد

ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال
الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان
حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك
الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان
حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
اى حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه
كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه
فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او
مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما
اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة
لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اى المفعول
فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
ليخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

مثل صمت يوم الجمعة او في ضمن الفعل المقدر مثل يوم الجمعة لمن قال متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة

ولا يخفى

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله
مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر
فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل
المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه
اى شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ لو تلفظ بها يجب الجر
وظروف الزمان كلها مبهما كان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير
في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان
ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم
يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله
على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد
وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف

ويمين وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار يصح ان تقول ضربت زيدا فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى الدار دخلت الدار

وهذا اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما معه

لا يصح

لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل بعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به ساير المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال لم تضرب زيدا فقوله مذكور احترازية عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحترازية عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله فعل مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو المذكور معه كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويخرج نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة معه للعمل فيه

ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله

مثل ضربته تاديبًا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعلٌ وهو
الضرب فانّ التاديب انّما يحصل بالضرب ويترتّب عليه
وقعدت عن الحرب جُبْنًا مثال لما فعل بسبب وجوده فِعلٌ
وهو القعود فانّ القعود انّما وقع بسبب الجبن والقائل
بكون المفعول له مفعولًا مستقلًا غير داخل في المفعول المطلق
يخالف خلافًا ظاهرًا للزجّاج فانّه اى المفعول له عنده اى
عند الزجّاج مصدر من غير لفظ فعلِهِ فالمعنى عنده في المثالين
المذكورين ادّبته بالضرب تاديبًا وجَبُنْتُ في القعود عن الحرب
جُبْنًا اوضربته ضربَ تاديبٍ وقعدتُ قعودَ جُبْنٍ وردّ
قول الزجّاج بانّ صحّة تاويل الحال بالظروف من حيث انّ
معنى جاءني زيدٌ راكبًا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج
عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط
كون الاسم مفعولًا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك
للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدلّ عليه
حدّه وهذا كما قيل في المفعول فيه انّ شرط نصبه تقدير في
وهذا يضاخلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانّها
اذا ظهرت لزم الجرّ وخصّ اللام بالذكر لانّه الغالب في تعليلات
الافعال فلا يقدّر غيرها من مِن او الباء او في مع انّها من دخل
المفعول له كقوله تعالى خاشعًا متصدّعًا من خشية الله وقوله

تعالى

تعالى فبظلم من الذين هادوا حرّمنا وقوله عليه السّلام
انّ امراةً دخلت النار في هرّة اي لاجلها ولمّا كان تقدير
اللام عبارةً عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النيّة وكان
الاصل ابقاؤها في اللفظ والنيّة فلا حاجة في ابقاءها
في النيّة الى الشرط بل الحاجة اليه انّما يكون في حذفها من
اللفظ ولهذا قال وانّما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع
الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
اذا كان المفعول له فعلًا احترز عمّا اذا كان عينًا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلّل به اى يتّحد فاعله وفاعل عامله احترز
عمّا اذا كان فعلًا لغيره نحو جئتك لمجيئك ايّاى ومقارنا له
اى للفعل المذكور في الوجود بان يتّحد زمان وجودهما نحو
ضربته تاديبًا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا
مغايرة بينهما الّا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما
بعضًا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنًا
فانّ زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني
الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعًا للصّلح بين الفريقين فانّ
زمان المفعول له اعني ايقاع الصّلح بعض زمان الفعل
اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عمّا اذا لم يكن مقارنا
له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانّما

اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر
فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما
اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه والمفعول
في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به
وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واحترز عن نصبه
بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب
وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض
الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا و قيل الوجه ان يجعل
من قبيل حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله
فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم
ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل
بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول مذكور بعد الواو
احترز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول
فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل
مصاحبة معمول فعل لافادته اياها سواء كان ذلك

واو مصاحبت

المعمول

المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو
كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي
لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك
وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته
له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان
واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض
بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها
لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم
ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو
موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى
الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل
على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض
بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه الوجهان
اي العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو جئت انا
وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل

بالمنفصل ولا بغيره وان كان اى الفعل معنى اى امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اى ولم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لم يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه اخر
وهو العطف مثل ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف
بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو
على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس
الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو
ما تصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع فى
الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة
يخرج ما يبين الذات كالمميز وباضافتها الى الفاعل والمفعول
به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدأ
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل

منع

منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا
راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول
الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا
ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم
من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول
وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى
احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل ملة
ابرهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقوم
بل نتبع او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار الدابر المضاف

اليه جزءه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال
عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي
المعلوم من باب التفعيل او تبين على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول
دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة
الى تعميم الفاعل او المفعول الا انه لدخول ما وقع حالا عن المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية
تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة
وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية
الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية
زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر
في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن

منطوق

وزيد في الدار قائما

منطوق الكلام المعتبر عله لصحة وقوع القائم حالا فهي
معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط
من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما فكانه
اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان التنكير
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها
ان يكون صاحبها معرفة في جميع المواد بل في غالب موادها
اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
ان يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة مثل ما جاءني رجل
من بني تميم فارسا او مغنية غناء التعريف لاستغراقها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت

امرًا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا
او متقدمًا عليه الحال نحو ما جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو
الحال فيه غير هذه الامور وغالب موادّ وقوع الحال واكثرها
هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة فقوله غالبًا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة
لا بكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلفه في بعض الموادّ ينافي الشرطية ويحتاج الى
ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله صاحبها معرفة مبتدأ
وخبرًا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها
العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد
يصف حمار الوحشي والاتن تقول ارسل حمار الوحشي والاتن
كان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد
اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب
بعضها للماء بالدخال هو ان شرب البعير ثم يرد من العطش
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عسا
لم يكن شرب منه ولعل المراد به هٰهنا نفس مداخلة بعضها في بعض
او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه

مثل

لفظ الخطاب صح

مثل فعلته جهدك متأوّل بالنكرة فلا يرد نقض على قاعدة
اشتراط كونها نكرة تاويلها على وجهين احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده
ويجتهد جهدك فهذه الجملة التي وقعت حالًا وهذه المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
النكرات اي معتركةً ومنفردًا ومجتهدًا فالصورة ان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان احسن الوجه في صورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة وان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة
محضة فيها شائبة تخصيص مما سوى التقديم ولم يكن الحال
مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها
لتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتداء وخبر ولئلا يلتبس
بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلًا راكبا ثم قدمتم
في ساير المواضع وان لم يكن يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدًا على العامل المعنوي قد عرفت
فيما قبل العامل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل
مثل الظروف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج غير داخل
في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا
كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز اصلاً

لم يكن صح

نحو ما جاءني رجل راكبا صح

نظرًا الى ضعف الظرف فى العمل وجوّزه الاخفش بشرط تقديم
المبتداء على الحال نحو زيد قائمًا فى الدار فامّا مع تأخير المبتداء
عن الحال فانّه وافق سيبويه فى المعنى فلا يجوز قائمًا زيد فى الدار
ولا قائمًا فى الدار زيد اتفاقًا ويحتمل ان يكون معناه انّ الحال
وان كان مشابهًا للظرف لما فيه من معنى الظرفية الّا انّ
الظرف يتقدّم على عامله المعنوىّ لتوسعهم فى الظروف والحال
لا يتقدّم عليه هنا اذا لم يكن الظرف داخلًا فى العامل المعنوى
وامّا ان جعلته داخلًا فى العامل المعنوىّ كما هو ظ من كلامهم
فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوىّ كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورًا
بالاضافة او بحرف الجرّ فان كان مجرورًا بالاضافة لم يتقدم الحال
عليه اتفاقًا نحو جاءنى زيد مجرّدًا عن الثياب ضاربته زيد وذلك
لانّ الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على
المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورًا بالحرف الجر
ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريّة يمنعون تقدّمه عليه
للعلّة المذكورة وهو مختار عند المص ولهذا قال على الاصحّ
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالًا بقوله تعالى وما ارسلناك
الّا كافّةً للنّاس ولعلّ الفرق بين حرف الجرّ والاضافة
انّ حرف الجرّ معدّ للفعل كالهمزة والتّضعيف فكانّه من تمام

الفعل

الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانّك
قلت اذهبت راكبة هندًا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس
مجرورًا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافّة
حالًا عن الكاف والتّاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة
المصدر اى رسالة كافّة وبعضهم يجعلها مصدرًا كالكاذبة
والعافية والكلّ تعسّف وتكلّف وكلّ ما دلّ على هيئة اى
صفة سواء كان الدّال مشتقًّا او جامدًا صحّ ان يقع حالًا من غير
ان يؤوّل الجامد بالمشتقّ لانّ المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا ردّ على جمهور النّحاة حيث شرطوا اشتقاق كافّة
وتكلّفوا فى تاويل الجوامد بالمشتقّ ومع هذا فلا شكّ انّ
الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرًا ورطبًا فى قولهم هذا
بسرًا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب منه رطبًا وهو ما فيه
حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسريّة والرّطبية ولا حاجة الى ان يؤوّل البسر بالمبسر
والرّطب بالمرطب من ابسر النّخل اذا صار ما عليه بسرًا وارطب
اذا صار ما عليه رطبًا اطيب باتّفاق النّحاة وفى بسرًا ايضا عند
محققهم ويتقدّم بسرًا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل
لانّه اذا تعلّق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلى كلّ منهما متعلّقه والبسريّة تعلّقت بالمشار اليه بهذا

والعامل فيه اطيب لكن

من حيث انه مفضّل وهذه الحيثيّة وان لم يكن معتبرة فيه
الّا بعد اضماره فى الطيب لكنّه لمّا كان الضّمير بالنّسبة الى
المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والحيثيّة
تعلّقت به من حيث انّه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب
ان يلى وقال الرضىّ واما الضّمير المستكن فى افعل فانّه وان كان
مفضّلا لكنّه لمّا لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسًا
بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائمًا منه قاعدًا وذهب بعضهم
الى انّ العامل فى بسرًا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه
بسرًا وهذا ليس بصحيح لانّه يمكن ان يكون المشار اليه البسر
اليابس فلا يقيد الاشارة بحالة البسريّة ولانّه يصحّ
حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصحّ الحال فيه نحو تمرة
نخل بسرًا اطيب منه رطبًا ويكون اى الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات فصحّ ان وقع حالًا مثلها ولكن يجب
ان يكون الجملة الحاليّة خبريّة محتملة للصّدق والكذب
لانّ الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجزاءها عليه فى قوّة
الحكم بها عليه والجمل الانشائيّة لا يصلح ان يحكم بها على شيء
ولمّا كانت الجملة مستقلّة بالافادة لا يقتضى ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها واذا وقعت الجملة حالًا لابدّ لها
من رابطة تربطها الى صاحبها وهو الضّمير والواو والجملة الخبريّة

امّا اسميّة واما فعليّة والفعليّة امّا ان يكون فعلها مضارعًا
مثبتا او مضارعا منفيّا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيّا
فهذه خمس جمل فالاسميّة اى الجملة الاسميّة الحاليّة متلبسة
بالواو والضّمير معًا لقوّة الاسميّة فى الاستقلال فناسب ان يكون
الرابطة فيها فى غاية القوّة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانّها تدلّ على الرّبط
فى اوّل الامر فاكتفى بها فى مثل قوله عليه السّلام كنت نبيًّا وادم
بين الماء والطّين وهذا اى الرّبط بالواو وحدها او بها مع الضّمير
انّما يكون فى حال المنتقلة وامّا فى المؤكّدة فلا يجوز الواو وتقول
هو الحقّ لا شكّ فيه وذلك لانّ الواو لا تدخل بين المؤكّد والمؤكّد
لشدّة الاتّصال بينهما او بالضّمير وحده على ضعف لانّ الضّمير
لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدلّ على الرّبط فى اوّل الامر
نحو كلّمته فوه الى فيّ فلا بدّ من الواو على الصّحيح والمضارع
المثبت اى الجملة الفعليّة الّتى يكون الفعل فيها مضارعًا مثبتا
متلبسة بالضّمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل
المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى
الجملة الاسميّة والفعليّة المشتملة على المضارع المثبت
من الجمل المشتملة على المضارع المنفىّ او الماضى المثبت والمنفى
بالواو والضّمير او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء

بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي
نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه وجاءني زيد وما يتكلم عمرو
والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد
قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو
جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني
زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا
ليدل بها على قرب زمانه اي زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان المضي
وانما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه
فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد
ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله تعالى جاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله ما حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد
يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار
النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال

لقيام

لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي للشارع للسفر او
المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال
المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او
مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققت وصرت
منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى اثبته اي تحققت
ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق بالتقديرات عندي ان يقدر يحق
عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون
مقدرة اي مؤكدة بمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض
اجزائها كالعامل في قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كان فعلية
فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف من سمير

في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد فلا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون
عقد تلك الاسمية . صح

لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورًا فكيف يكون
حذفه واجبًا نحو الله شاهدٌ قائمًا بالقسط التمييز ما
اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فانّ
المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم
وايراد معيّن المستقرّ اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع
له من حيث انّه موضوع له فانّ المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكمال وهو الوضعى
واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فانّ قوله جارية يرفع
ابهام قوله عينا لكنّه غير مستقر بحسب الوضع بل نشا فى
الاستعمال باعتبار تعدّد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرّجل فانّ هذا مثلًا امّا
موضوع لمفهوم كلّى بشرط استعماله فى جزئيّاته او لكلّ جزئىّ
منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلّى ولا فى واحد من جزئيّاته
بل الابهام انّما نشا من تعدّد الموضوع له او المستعمل فيه
فتوصيفه بالرّجل يرفع هذا الابهام الواقع فى الموضوع له
من حيث انّه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر
موضوع لشخص معيّن لا ابهام فيه لكن لمّا كان عمر اشهر
زال بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام

الوضعى

الوضعى عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النّعت والحال
فانّهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات
وتحقيق ذلك انّ الواضع لما وضع الرطل مثلًا لنصف منّ
فلا شكّ انّ الموضوع له معنى معيّن مميّز عمّا هو اقلّ من النصف
كالرّبع وعمّا هو اكثر منه كمنّ ومنّين ولا ابهام فيه الّا من حيث
ذاته اى جنسه فانّه لا يعلم منه بحسب الوضع انّه من جنس
العسل او الخلّ او غيرهما والّا من حيث وضعه فانّه لا يعلم
منه بحسب الوضع انّه بغداديّ او مكّىّ فاذا اريد رفع الابهام
الوضعى الثّابت منه بحسب الوضع اتبع بنصف رطل فيقال
رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا
يرفع الابهام المستقرّ عن الذات لا النّعت والحال فانّهما
يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدّرة صفتان
لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا
والمقدّرة نحو طاب زيد نفسًا فانّه فى قوّة قولنا طاب شيء
منسوب الى زيد ونفسًا يرفع الابهام عن ذلك الشّى المقدّر فيه
فالاوّل اى القسم الاوّل من التّمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفعه عن مفردٍ ويعنى به ما يقابل الجملة
والمضاف وشبهها مقدارٍ صفة لمفرد وهو ما يقدّر به
الشّئ اى يعرف به قدره ويبيّن غالبًا اى فى غالب المواد

واكثرها اى دفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع
الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار
اما متحقق فى ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتى ذكر تمييز
العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره اى غير
العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ثوبا
وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى
هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما
ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اختصر
المص على الامثلة الثلثة لان مطمح نظره التنبيه على بيان
ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا او النون كما فى
منوان سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا
لم يعرف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل
الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه
التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول

حقه

حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصب ذلك الاسم التام قبله
لمشابهته الفعل التام بفاعل وهذه الاشياء انما قامت
مقام الفاعل لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
الا يرى ان لام التعريف الداخل على اول الاسم وان كان يتم
بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال
عندى الراقود خلا فيفرد اى التمييز وان كان الاسم التام مثنى
او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو ما يشابه اجزاؤه ويقع
مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
كالماء والتمر والذيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان
يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيشمل مثنى ايضا
لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع
قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه
كما يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص
الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث
لم يقصد الواحد فى غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين
او اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدر تاما بتنوين او بنون
التثنية والمعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او نون

التي للتثنية لانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز جازت الاضافة
اى اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو
رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا
اى وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع والاضافة
فلا يجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عشرون درهم
اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع
فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان
انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون
الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد
مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه
عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا
كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس
تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض اى خفض التميز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور
غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل فى المبهمات المقادير

وغيرها

وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التميز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان
الظ ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان
الابهام فى طرفى النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة
ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى لمجرد النسبة
لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل من عمرو ابا او المصدر نحو اعجبنى
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل حسبك زيد رجلا ونحو
طاب زيد نفسا مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه
وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون
لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التميز بين الجملة
وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه
قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من
التميز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس

عين غير اضافى بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى هو متعلق
بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى
والعلم عرض غير اضافى وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة
عطف على قوله فى جملة او ما اضاها مثل اعجبنى طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التميزات ولاخفاء به وابا وابوة ودارا وعلما
اورد هذه الامثلة على ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا
اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده
صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما
كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه
يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما
والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم
فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التميز بعد
ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله
لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير عنه
جاز ان يكون ذلك التميز تارة له للمنتصب عنه بان يكون تميزا
يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا يرفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب

زيدا آبا

زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة
تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو
وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن
نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو
لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسما
ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه
بها فهى لمتعلقه زيد فهو الذات المقدر اعنى الشئ المنسوب الى زيد
فيطابق التميز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان
نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التميز او تثنيته او جمعه سواء كانت لموافقة ما
انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
اباء او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت
ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب
زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا
قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية
واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق
على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك

الجنس او بجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردًا لصحة اطلاقه على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علمًا
والزيدان علمًا والزيدون علمًا الا ان يقصد بالتمييز الذي
هو الجنس الانواع من امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علومًا اذا اريد
ان تعلق الطيب من كل الزيدين والزيدون نوع اخر من العلوم
فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسًا او المؤول بها نحو كفى زيد رجلًا
فان معناه كامل في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما
انتصب عنه لا المتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا
والمذكور اولى بموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدًا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونه حامله لغيره واحتملت اى الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسًا
اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها
نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من
تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية

اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه
او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم
الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت
صفة له ومطابقة صح

لا حال

لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسمًا تامًا بالاتفاق فلا يقال
عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد
ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما اذا ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه
من حيث المعنى فاعلًا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابًا اى ابوه
او فاعلًا له اذا جعلته لازمًا نحو فجرنا الارض عيونًا اى انفجرت
عيونها او اذا جعلته متعديًا نحو امتلاء الاناء ماء اى ملأ
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل المذكور
وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث
انه فاعل الفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديًا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على
سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم ميز بقوله ماء
فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه
مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام
عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك
هو التجارة وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز

عن النّسبة امّا فاعل في المعنى او مفعول من انّ التميز في هذا
المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة
خلافا للمازني والمبرّد فانّهما يجوّزان تقديم التميز على الفعل
الصّريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوّة العامل
بخلاف الصّفة المشبّهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه
معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسّكهما في هذا التّجويز قول
الشّاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضّمير في تطيب فانّه يكون في كاد
ضمير الشّان لتذكيره بعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا
تميزا عن نسبة تطيب اليها متقدّما عليه وامّا على تقدير تذكير
الضّمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز من نسبة كاد اليه وما
كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمسّك لهما وما قيل يحتمل ان يحمل البيت
على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضّمير
الرّاجع الى الحبيب باعتبار النّفس اذ المعنى ما كادت نفس الحبيب
تطيب فتكلّف وتعسّف غير قادح في التمسّك المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النّحاة على قسمين
ولمّا كان معلوميّته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التّعريف كافية
في تقسيمه الى قسمين وعرّف كلّ واحد منهما ان لكلّ واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الّا بعد معرفته

فقال

فقال متّصل ومنقطع فالمتّصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج
واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدّد
جزئيّاته نحو ما جاءني احد الّا زيد او اجزائه مثل اشتريت
العبد الّا نصفه سواء كان ذلك المتعدّد لفظا اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الّا زيدا او تقديرا اي مقدّرا نحو ما جاءني
الّا زيد اي ما جاءني احد الّا زيد بالّا غير الصّفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم الّا زيد وما جاءني القوم لكن
زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الّا
واخواتها غير مخرج عن متعدّد واحترز به عن جزئيّات المستثنى
المتّصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدّد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الّا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم
الّا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اوّلا بوجه يصحّح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطّن له من تعريف قسميه اعني
المذكور بعد الّا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
لم يعرّفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعد الّا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصّفة قيد به
وان لم يكن الواقع بعد الّا التي للصّفة داخلا في المستثنى لئلّا
يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام

نحو جاء نی القوم الا زیدا واحترز عما اذا وقع فی کلام غیر
موجب لانه لیس ح واجب النصب علی ما سیجئ ولا حاجة
ههنا الی قید اخر وهو ان یکون الکلام الموجب تاما بان یکون
المستثنی منه مذکورا فیه لیخرج نحو قرات الا یوم کذا فانه
منصوب علی الظرفیة لا علی الاستثناء لان الکلام فی کونه
منصوبا مطلقا لا فی کونه منصوبا علی الاستثناء بدلیل قوله
او کان بعد عدا وخلا الا ان یقال الحاجة الی هذا القید انما
هو لاخراج مثل قرات الا یوم کذا فانه مرفوع وجوبا لا
منصوب والعامل فی نصب المستثنی اذا کان منصوبا علی
الاستثناء عند البصریة الفعل المتقدم او معنی الفعل المتقدم
بتوسط الا لانه شئ یتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنویا
اذ له نسبة الی ما نسب الیه احدهما وقد جاء بعد تمام الکلام
فشابه المفعول او مقدما عطف علی قوله بعد الا ای المستثنی
منصوب وجوبا اذا کان المستثنی مقدما علی المستثنی منه
سواء کان فی کلام موجب او غیره نحو جاء نی الا زیدا القوم
وما جاء نی الا زیدا احد لامتناع تقدیم البدل علی المبدل
منه او منقطعا ای المستثنی منصوب ایضا وجوبا اذا کان
منقطعا بعد الا نحو ما فی الدار احد الا حمارا فی الاکثر
ای فی اکثر اللغات وهی لغات اهل الحجاز فانهم قبائل کثیرون

او فی اکثر مذاهب النحاة فان اکثرهم ذهبوا الی اللغة الحجازیة
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا یتصور فیه الا بدل
الغلط وهو لا یصدر الا بطریق السهو والغفلة والمستثنی المنقطع
انما یصدر بطریق الرویة والفطانة واما بنو تمیم فقد قسموا
المنقطع علی قسمین احدهما ما یکون قبله اسم یصح حذفه نحو ما جاءنی
القوم الا حمارا فههنا یجوزون البدل وثانیهما ما لا یکون
قبله اسم یصح حذفه فهم ههنا یوافقون الحجازیین فی ایجاب نصبه
کقوله تعالی لا عاصم الیوم من امر الله الا من رحم ای من رحمه الله
فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا یکون داخلا فی العاصم
فیکون منقطعا او کان بعد خلا وعدا ای المستثنی منصوب
ایضا وجوبا اذا کان بعد عدا من عدا یعدو عدوا اذا جاوزه
مثل جاءنی القوم عدا زیدا او بعد خلا من خلا یخلو خلوا نحو
جاءنی القوم خلا زیدا وهو فی الاصل لازم یتعدی الی المفعول
بمن نحو خلت الدار من الانیس وقد تضمن معنی جاوز ویحذف
من ویوصل الفعل ویتعدی بنفسه والتزموا هذا التضمن
او الحذف والایصال فی باب الاستثناء لیکون ما بعدهما
فی صورة المستثنی بالا التی هی ام الباب وفاعلهما ضمیر یرجع
اما الی مصدر الفعل المقدم او الی اسم الفاعل منه او الی بعض
مطلق من المستثنی منه والتقدیر جاءنی القوم عدا او خلا

او بعض منهم صح

بمجيئهم او الجائي منهم زيد وهما في محل النصب على الحالية ولم
يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب
الاستثناء في الاكثر اي النصب لهما انما هو في اكثر الاستعمالات
لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما
حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب
بهما اكثر وماخلا وما عدا وليس اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد ماخلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ماخلا زيدا وما عدا
عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او
مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم
عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل
هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر
وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا
وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار
اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب

في محل

في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال
الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لانهما
قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد
الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل
يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير ادوات
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا
عما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه
فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى
منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا
مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر
على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار
البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو

بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا وغير
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب
العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر
اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى
باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك فيه المشترك فيه وهو
اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط
ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح
ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كلَّ احدٍ المتكلمَ الا زيداً الا ان يستقيم
المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى اوقعت
القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول
كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض
الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير
الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب

ايضاً

ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا
التخصيص فى ضربنى الا زيد بان تخصيص المستثنى منه بكل
واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدٍ منهما جايزة مع القرينة وغير
جايزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله
فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا
قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك
من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثم اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا
ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال

مثبت لانّ نفى النّفى اثبات فيكون المعنى ما زال زيد دايما على
جميع الصّفات الّا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح
الرضىّ يمكن ان يحمل الصّفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها
ممّا لا تناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة
فى نفى صفة العلم كما انّك قلت يمكن ان يحصل فيه جميع الصّفات
الّا صفة العلم وعلى التّقديرين يندرج فى صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطّن انّه يمكن بمثل هذه التّاويلات ارجاع جميع
المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يقال مثلا فى قولك ضربنى الّا زيدٌ المراد كلّ مَن يتصوّر منه
الضّرب من معارفك او المقصود منه المبالغة فى غلوّ المجتمعين
على ضَرْبك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ
المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اى على موضع المستثنى منه
لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاء فى
من احد الّا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور
محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اى فى الدار الّا عمرو
فعمرو محمول على محلّ احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الّا شيء
لا يعبأ به اى لا يُعتدّ به فشيء مرفوع محمول على محلّ شيئا لا منصوب
على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النّسخ وعلى ما وقع
فى بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انّما وصف به لئلّا يلزم

استثنا

استثناء الشّيء من نفسه فلا يخفى انّه لو جعل المستثنى منه
شيئا اعمّ من ان يزيد عليه صفة غير الشّيئية او لا وخصّ المستثنى
بما لا يزيد عليه صفة غير الشّيئية لكان ادقّ والطف وانّما
تعذّر البدل على اللفظ فى الصّورة الاولى لانّ مِن استغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفى بالّا لانّها لتاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءنى من احد الّا زيدٍ بالجرّ كان فى قوّة
قولنا جاءنى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير
جائزة فى الصّورتين الاخيرتين لانّه لو ابدل المستثنى على لفظ [المستثنى منه]
وقيل لا احد فيها الّا عمرًا بالنصب لانّ فتحته شبّه بالحركات
الاعرابية لانّها حصلت بكلمة لا فهى كالنّصب الحاصل
بالعامل فلا بدّ من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل
وكذا فى قوله ما زيد شيئا الّا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى
منه لا بدّ من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا يقدّران
لا حقيقة اذا لم يكن البدل الّا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى
بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانّه فى قوّة التقدير
حال كونهما عاملين فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد
الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النّفى بالّا
لانّهما اى ما ولا عملتا للنّفى وقد انتقض النّفى بالّا وحيث تعذّر

فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع على الابتداء وشيء مرفوع
على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد
فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة
لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر وحمله على محله البعيد
لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفى
وقد انتقض النفى بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا
فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفى فيه ايضا
بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى
النفى فى عملها لبقاء الامر العاملة هى اى ليس لاجله اى لاجل ذلك
الامر وهو الفعلية ومن ثمه اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى
وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس فى قائما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هى للنفى وقد انتقض النفى
بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين
او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه
مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر فى اكثر
استعمالاتهم وجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو

ضرب

ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله تعالى عن ضرب عمرو
واعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو
ح باعراب موصوف كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكانه لما انجر المستثنى للاضافة انتقل
اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على
ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها
ان يقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا
الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك
كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى
على كلمة غير فى الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة
لجمع اى لما يشمل الكثرة اى واقعة بعد متعدد فوجب
ان يكون الموصوف منكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا
فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون
متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد
لها فى الاستثناء من المستثنى منه متعدد فلذا تقول فى
الصفة جاءنى رجال الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا
لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل
فيه نحو ما جاءنى رجلان الا زيد منكور اى منكر لا يعرف

بالّلام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التّناول
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ين يشار به الى جماعة
يكون زيد منهم فلا يتعذّر الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذّر
المنقطع غير محصورٍ والمحصور نوعان امّا الجنس المستغرق
نحو ما جاءنى رجل او رجال وامّا بعض منه معلوم العدد
نحو له علىّ عشرة دراهم او عشرون وانّما اشترط ان يكون
غير محصور لانّه ان كان محصورًا على احد الوجهين وجب دخول
ما بعد الّا فيه فلا يتعذّر الاستثناء نحو كل رجل الّا زيدا
جاءنى وله علىّ عشرة الّا درهما وانّما يصار عند وجود
هذه الشّرايط الى حمل الّا على غير لتعذّر الاستثناء عند
وجودها فيضطرّ الى حملها على غير وانّما قلنا فى صدر الكلام
انّ الّا لا يحمل على الصّفة فقيّدناه بقوله غالبا لانّه قد يكون
قد يتعذّر الاستثناء فى المحصور نحو جاءنى مائة رجال الّا
زيد وقد لا يتعذّر فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الّا واحدًا
والّا رجلًا والّا حمارًا ولكن لمّا كان ذلك نادرًا لم يلتفت
المص اليه فى بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما فى السّماء
والارض الهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الّا
الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالّا فى الاية

صفة لانّها تابعة لجمع منكور غير محصور هى الهة وتعذّر
الاستثناء او فى الاية مانع اخر عن حمل الّا على الاستثناء
وهو انّه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدلّ الّا على انّه ليس فيهما الهة
مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيّة الله تعالى لجواز
ان يكون فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت
الّا للصّفة بمعنى غير فانّه يدلّ على انّه ليس فيهما الهة غير الله
واذا لم يكن فيهما الهة غير الله تعالى يجب ان لا يتعدّد الالهة
لانّ التعدّد يستلزم المغايرة وضعف حمل الّا على غير
فى غيره اى فى غير جمع منكور غير محصور لصحّة الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الّا صفة مع صحّة الاستثناء
فانّه يجوز فى قولك ما اتانى احد الّا زيد ان يكون الّا زيد صفة
وعليه اكثر المتاخّرين تمسّكا بقوله وكلّ اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الّا الفرقدان فالّا الفرقدان صفة لكلّ اخ
لا استثناء منه والّا وجب ان يقال الفرقدين بالنّصب
وحمل المص ذلك على الشّذوذ وقال فى البيت شذوذ ان
اخران احدهما وصف كلّ دون المضاف اليه والمشهور وصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكلّ لافادة الشمول فقط
وثانيهما الفصل بالخبر بين الصّفة والموصوف وهو قليل

لعدم شمول الالهة لله تعالى فلا يتحقق شرط صحة الاستثناء ح

واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اى بناء على
ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى وسواء فكانك
قلت مكان زيد على المذهب الاصح هو مذهب سيبويه فهما
عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا
لرفعه فيقولون جاءنى سواك وفى الدار سواك ومثل هذا
فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى
لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها
فى قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اى دخول
كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون
اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين جزء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله
فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد
ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم فى هذين المثالين
المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا
النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه

كما

كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما
وامره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء فى اقسامه واحكامه
وشرايطه على ما سبق فى بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على
اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا
كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظا نحو كان المنطلق زيد
او كان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس
وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا ويحذف عامله
اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصور وهى
ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثانى وهو اقواها اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير
وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا

وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته
ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت
منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل
اما انت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
اختصارا فانقلبت الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة
ما بعد ان فى موضع كان عوضا عنها وادغمت النون فى الميم
وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا
على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف
اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر
اسم ان واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى
هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها
مثل ان زيدا قائم ولما عرفت من معنى البعدية او الدخول
فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل
ابوه فى ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى الجنس
اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا
اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله من مطلق المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد
من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات

فان

فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها
فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد
ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه
او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها صرح به
مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر
كاف فى حد اسمها مطلقا لكن لما اراد حد المنصوب منه زاد
عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه لفظ لا اى يقع بعدها
بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف فى تعلقه
بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور
فى اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما
بقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل ظريف مثال
لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها
وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما
لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ
المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد
دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء
الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها
نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبنى

على ما ينصب به فانّه لو كان مفرداً معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان
ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد
نحو لا رجل فى الدّار والكسر فى جمع المؤنّث السّالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات فى الدّار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى
والمكسور ما قبلها فى جمع المذكّر السّالم نحو لا مسلمين ولا
مسلمين لك ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع اليه
فيدخل فيه المثنى والمجموع وانّما بنى لتضمّنه معنى من اذ معنى
لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانّه جواب لمن يقول هل من رجل
فى الدّار حقيقة او تقديرا فحذفت من تخفيفا وانّما بنى
على ما ينصب به ليكون البناء على الحركة او حرف استحقها
النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع
له لانّ الاضافة ترجح جانب الاسميّة فيصير الاسم بها مائلاً
الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند
اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط التنكير او مفصولا
بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط
الاتّصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط
كونه مضافا او مشبّها به او لا وهى ستّ صور نحو لا زيد
فى الدّار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى

الدّار

الدّار رجل ولا امراة ولا فى الدّار غلام زيد ولا عمرو وجب
الرفع فى جميع هذه الصّور الستّ الرفع على الابتداء امّا فى
المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها وامّا فى المفعول
فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير
اسمه لكن مطلقا لا بعينه امّا فى المعرفة ليكون كالعوض
عمّا فى التّنكير من معنى نفى الاحاد وامّا فى النكرة ليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السّائل نحو افى الدّار رجل ام امراة
وهذا التّعليل جاز فى المعرفة ايضا ونحو قضيّة اى هذه
قضيّة ولا ابا حسن لها اى لهذه القضيّة هو جواب عن
سؤال مقدّر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فانّ اسم لا فيه معرفة لانّ ابا حسن كنية على رضى الله تعالى
عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرّر فاجاب
بانّه متاوّل بالنكرة امّا بتقدير المثل اى ولا مثل ابا حسن
لها فانّ مثل لتوغّله فى الابهام لا يتعرّف بالاضافة الى المعرفة
او بتاويله بفصل بين الحقّ والباطل لاشتهاره رضى الله تعالى عنه
بهذه الصّفة فكانّه قيل لا فيصل لها ويقوّى هذا التاويل
ايراد حسن بحذف اللّام لانّ الظاهر انّ تنوينه للتّنكير وفى
مثل لا حول ولا قوّة الّا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل
العطف وكان عقيب كلّ منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه

رجل ولا امراة ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد
عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد
على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله
او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوةً الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا
قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس
واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما
خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر
على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا
بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما
مطابقة للسؤال ويجوز الامران هنا والخامس رفع الاول

على انّ

على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى
نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان يكون لا لنفى الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا
بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط
وقد حصل هٰهنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها فى الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل
عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى
تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول
كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى
لنفى الجنس إمّا الاستفهام حقيقة فتقول ألا رجل فى الدار
مستفهما وإمّا العرض الا تنزل عندى ولم يذكر سيبويه ان
حال لا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى
والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطاء لانها اذا كانت
عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه وإمّا التمنى
نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجل جزاه الله

خيرًا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال ألا ترونني
رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند
يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان
القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا
المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريف
الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن
مثل لا غلام رجل ظريف كريم في الدار مفردًا حال من ضمير مبني
والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا غلام رجل حسن الوجه يليه
حالا او صفة مفردا احتراز عن المفعول نحو لا غلام فيها ظريف
وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت
لمكان الاتحاد بينهما وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة
والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فان المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني
ويبنى على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردًا
مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردًا يليه فان باردًا
في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتًا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب
لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون

البناء

البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ
او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع
وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن كذلك فالاعراب
اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد
القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة
تكريرا لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب
رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في العطف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على
اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على
المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل المضاف نفي الفصل بلا المؤكدة
اذ المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره
الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون
فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك
الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف

النون من نحو غلامين جايز يعنى ان الاصل فى مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له اى يجوز ان يعطى
له حكم الاضافة فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
والجار مع مجروره خبرًا لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له
ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون
فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيهًا له اى اسم لا
فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء
لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربًا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة
اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه
له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو
مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا
له ولا غلامى له جايز تشبيهًا له اى بمثل هذين التركيبين من حيث
الاضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اى مشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة
فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافى اعم مما يفهم من غيره ومن ثم اى لاجل ان
جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف

فمعنى

فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء
انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها
بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار بمشاركته فى اصل معناه
وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المغاير لهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب
والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان
معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهنا...
لا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودين صح
واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له
لا نفى الوجود عن اب وغلاميه المعلومين خلافًا لسيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه
المقدم فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيدا للام المقدرة وحكم المص بفساده
لما عرفت ويحذف اسم لا حذفًا كثيرًا فى مثل لا عليك اى
لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون

اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون
كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف
اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين فى النفى والدخول
على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول
ما ولا وهى اى خبريتهما ولا لها وكذا اسمية اسميهما لهما
لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما
وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا
يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم
اسما لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال الله
تعالى ما هذا بشرا على ما كان او ما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر
لانها لا تزاد مع لا فى استعمالهم وهى زائدة عند البصريين
نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفى بالا نحو ما
زيد الا قائما او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد
بطل العمل اى عمل ما اذا كان باحد هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل بشبه ليس

فلما

فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى
فلان عملها لمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم
الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما فى العمل واذا عطف عليه
اى على خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو
قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير
لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى

المجرورات

هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف لا ... وخرج التى
هى محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء
كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا
من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه
بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا
بما عرفه به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به
فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا
المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه
والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب
فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه

بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل
التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا
مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا
كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون
ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم نحو قمت يوم الجمعة فانه
وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرط ان يكون المضاف اليه
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد
مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية
والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل
على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به
الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر

لكنه

لكنه لم يتبين بتقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه
ولم ينقل عنه شيء من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام التقوية
للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن
الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث
الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا لما كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة
الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر
معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن
صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب
زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء

اما بمعنى اللام فيما اى فى مضاف اليه عدا جنس المضاف كلية
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا
ظرفا واضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما
بمعنى من البيانية فى جنس المضاف كلية الصادق عليه وعلى غيره
بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح
ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما
مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على
التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا
فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة
خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصلح التصريح بها
بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهارها
اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة

كالحيوان والابيض منه

اللامية

اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل
وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمالاتهم
وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب
اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن
لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلة ردوه الى الاضافة بمعنى اللام
تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم
فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من
اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب
واقع فى اليوم ويفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى
الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لا ان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام
فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري
هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا يفيد التعريف وان كان
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف
ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك
اذا كان للمضاف مثل اشتهر مماثلته في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله
في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى الرجل خرج
عنه غلام امرأة وقلت الشركاء وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذو
اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من
سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
الا ان المراد بالتجريد تجرده وخلوه عن التعريف عند الاضافة سواء
كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا يفيد

تعريفا

تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم
تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه
الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية
فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل التعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا
فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من
الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فمحمول
على البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع
البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا

لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ
لا في المعنى بان تسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء
ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل
ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية
والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه
فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان
اصله القائم غلامه ثم حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم
واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها
وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون
المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع
امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء

التعريف

التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
التركيب الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة
انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف لان تنوين الضارب زيد انما يسقط للالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التعريف لانتفاء
التعريف ولانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره
لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجيز تركيب الضارب زيد
اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام
واجاب عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام
المقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
وعبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول
ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت

حذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه ولانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب
شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها
بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا يزجي خلفها اطفالها اي مجروف الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل
عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها
اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها
حقيقة باضافة بادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ
اي حديثات النتايج حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة والجيم
على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه
قياسه على الضارب الرجل او الضاربك فاجاب المص عنه
بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه

لانتفاء

بادخال رب على المعطوف عليه ... والهجان ...

لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على
الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه
وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد
وحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت
وكذا نسبه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول
من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي لمحموليته على ضاربك
فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم
اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمعمولاتها
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا

تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان
ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال الضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف ويقال الضارب زيد وان يتصور ضاربك فعلم انها
سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما
اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير
متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليس من باب واحد واعلم انا
حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله
والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة
عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص
على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما
اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه

ضعف

ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه لصفة
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد
كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع
ما فيه من شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن
الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفة
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر
ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق يرد على
القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوف الى صفة
فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة
الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذا التركيب متاول فمسجد الجامع متاول

بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل على معنيين احدهما ان يكون
الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع مع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه
واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة وبقلة
الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي
فى جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانب لها اللهم الا ان يقال
هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة
اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو
قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها
مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه

جمع ثوب

اخلاق جمع خلق

الجانب

الى الجانب الذى يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس
اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد فى الاعيان
والجثة وحبس ومنع فى المعانى والاحداث او غير مترادفين
بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت اسد ليث لا يفيد الا
ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
اى المضاف فيهما يخص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص
وعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما
اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا
اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر
فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ
فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ

ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف
النحاة ماليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع
بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في
الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل
ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح
انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا
يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبني على الحركة
الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل
وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية
ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عَصَيّ ورَحَيّ ولا
تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب
وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء

المتكلم

المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء
في الياء فصار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع
الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما
انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحرك بالحركة
المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها
مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة
الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث الساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما
الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي
وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال
اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها
ياء وادغام الياء في الياء ويتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال
الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله
ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في

في الثانية فصار أبي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبيّن
أصواتنا بكين وفدّيننا بالأبينا أي لمّا سمعن وعلمن أصواتنا
بكين وقلن لنا أبا أونا فدى أوكم وتقول امرأة قائلة لامتناع
اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا ردّ المحذوف عند الاضافة الى ياء
المتكلّم وانّما فصلهما عن أخي وأبي لانّه لم ينقل عن المبرّد فيهما
في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عند بعضهم ذلك
الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم
فيّ بالردّ والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله
وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب
وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما
اي من الضمّ والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك
ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة
فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك
ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك
ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما
وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جاء حم
مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيّدة بحال الافراد او
الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كلّ من حالتي الافراد والاضافة

وجاء

وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا
هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك
ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانّه وضع وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف
اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انّما يعرف ذا الفضل من النّاس
ذووه ولو قال لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانّه
خصّ المضمر بالذكر لانّه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند
اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه
بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لانّ
جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الّا باضافته اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسم
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي افراد اقسام الاسم فلا ينتقض
حدّها بخروج نحو انّ انّ وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة
الثانية منه فدخل فيه تابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس
باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصيّة مثل جاءني زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه

من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناش من جهة واحدة
شخصيّة هى فاعليّة زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان
يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وانّ واخواتها وثانى مفعولى
ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الّا خبر
المبتدأ وثانى مفعولى باب اعطيت وظننت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدأ والخبر وان كان
هو الابتداء اعنى التجرّد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا
المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ومن حيث
انّه يقتضى مسندًا صار عاملًا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت انّه يقتضى مظنونا عمل فى المفعوليّة فليس انتصابهما
من جهة واحدة وكذلك اعطيت من جهة انّه يقتضى آخذا او مأخوذا
عمل فى المفعوليّة فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم انّ الاعراب
المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللواحق والسوابق اعم من ان يكون
لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى
هؤلاء الرّجل ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثمّ انّ لفظة كلّ
ههنا ليست فى موقعها لانّ التعريف انما يكون للجنس وبالجنس
لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحدّ مدلول
كلّ وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كلّ

افاد صدق المحدود على كل افراد الحدّ فيكون مانعا لانحصار
المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حدّ جامع
مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس
شامل من التوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه اى يدل
بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه مطلقا
اى دلالة مطلقة غير مقيّدة بخصوصيّة مادّة من المواد احتراز
عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد
علمه او المعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد
فى مثل قولك جاءنى القوم كلّهم لدلالة كلّهم على معنى الشمول
فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى
فى المتبوع انما هو لحصول المتبوع موادها فلو جردت على هذه
المواد كما يقال اعجبنى زيد غلامه واعجبنى زيد وغلامه او جاء زيد
نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعاتها بخلاف الصّفة
فانّ الهيئة التركيبية بين الصّفة والموصوف تدل على حصول
معنى فى متبوعها فى ايّ مادة كانت وفائدته اى فائدة النعت
غالبا فى النكرة تخصيص كرجل عالم او توضيح فى المعرفة كزيد
الظّريف وقد يكون لمجرّد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرّحمن الرّحيم او لمجرّد الذمّ نحو اعوذ بالله من
الشّيطان الرّجيم او لمجرّد التّاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة

يفهم من التاء في تميمة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد
الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
في النعت حتى اوّلوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصـ
ـرّده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او
غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذو مال فان التميمي يدل
دائما على ان لذات ما نسبة تميم وذي مال يدل على ان لذات ما
صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل
على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي
كامل في الرجولية فان اي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا
الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
يدل على اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت

بدل عن اسم الاشارة نحـ

وبزيد

بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى في ذات
زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية هي في حكم
النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك
يوجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول
في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر باضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع
صفة مثل جاءني زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة له
بالموصوف نحو مررت برجل حسن الوجه اذ الحسن حال الرجل وصفة و
وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل
له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن
الغلام معنى فيه وان كان اعتبارية فالاول اي النعت بحال
الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل
تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والتانيث والافراد والتثنية والجمع والتذكير الا اذا كان
صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى مفعول نحو رجل
صبور والمراة صبور او فعيل ايضا بمعناه كرجل جريح والمراة

حاصل

ان يقع

ان يقع

جريح او كان صفة مؤنث يجري على المذكر كالعلامة والثاني
اى النعت بحال متعلق الموصوف تتبعه فى الخمسة الاول وهى
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل
تركيب اثنان وفى الباقى من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل الشبهه به
يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل وان كان فاعله مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان
فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا
كقولك مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل
يقعد غلمانهم ومررت امراة قاعد ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورا ومعمورة داره
او قائم او قائمة فى الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر
وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة
البواقى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه راجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو
فى الجمع المذكر العاقل والنون فى الجمع المؤنث ويؤنث فى الواحد
المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال

ضاربين

ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان
ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلت المقصود الاصلى
فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول تبعه فى الامور العشرة وكان لا يخرجه
مشابهة للفعل فى الخمسة الباقية عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى
فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه
بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم لعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعد تبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اى ومن اجل
كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل حسن مثل قام رجل
قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامة المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى الظاهر هما ضعيف
ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان جمعا
ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل لخرج
لفظا عن موازن الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن
قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر
الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا

من المضمر او بجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لها الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به
لانه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع
في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي
وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب
ان يكون اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف بلام التعريف والموصولات فبينهما
مساوات ومن ثم اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الاخر او الموصول فانها ايضا
مماثل الذى اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف نحو جاءني
الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف

من الصفة وقوله المعرفة او مساو وبالاولاية بمثله [illegible]

المضاف

المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او نقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص
من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على
البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب
هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضي جواز وصفيته بذى اللام والموصول
والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله
لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع
صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم
ومن ثم اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام
لرفع الابهام ببيان جنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه
لا تبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يتخصص بجنس
دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه تبين به ان المشار
اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود
اى قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام
فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه

اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد
نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ
اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن البدل من التوابع لانها غير
مقصودة بل المقصودة متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز
عنه لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المتبوع
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان
المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر بالمتبوع
التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون على المتبوع
من غير استعلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد
بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط
بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد حروف العشرة وسيأتى
تفصيلها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف
العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءنى
زيد العالم الشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف

كالشاعر

كالشاعر والدبير لهما جهتان احديهما كونهما صفة لزيد تابعة له
تبعية المعطوف عليه واخريهما كونهما معطوفة على الصفة المتقدمة
تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهة الاولى انها تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان يتوسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون العطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهة الاولى فى حد المعطوف
وهى من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز
الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد الصفة
فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص فى شرح المفصل
فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله وما
اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله
تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال
فى امالى الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو جوز العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لكلا لتها

فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير
المرفوع لا المنفصل المنصوب ولا المجرور المتصل بارزاً كان او
مستتراً الا المنفصل أكّد بمنفصل اوّلاً ثم عطف عليه وذلك
لانّ المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلم
فاكّد اوّلاً بمنفصل لانه بذلك يظهر انّ ذلك المتصل وان كان
كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به
لتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا
التاكيد لانّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضرب الّا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا ان كان
متصلاً منصوباً نحو ضربك وزيد لم يكن كالجزء معنىً فلا
حاجة فيهما الى التّاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الّا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتّصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانّه قد طال
الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التّاكيد سواء

كان

كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فانّ المعطوف هو اباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النّفي وانما قال يجوز تركه
فانّه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم
والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم انّ مذهب
البصريين ان التّاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوّزونه بلا قبح
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما
لانّ اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل
لانّ الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اوّلا
ثم عطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع
المتصل له منزلة ولا يكتفى بالفصل لانّ الفصل لا تاثير له الّا في جواز
ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل
لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الّا اعادة العامل
الاوّل نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف
هو المجرور والعامل مكرّر وجرّه بالاوّل والثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم بيني وبينك وبين لا يضاف الّا الى المتعدّد وقيل

جرّ بالثانى كما فى الحروف الزائدة فى كفى بالله وهذا الذى ذكرناه
اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارًا واجاز الكوفيون ترك الاعادة
فى حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل فى نحو جاءنى القوم كلّهم والابدال منه نحو اعجبنى
جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير
المجرور فى نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك
جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول الا بعد التاكيد
بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد غير المؤكد
والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه
لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بدّ فيه من تحصيل
مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة
الجار فى المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما فى المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله

بشرط

بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف وانما قلنا
فى الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف
عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرّجل وليس فى حكمه من حيث تجرّده عن اللّام فانّ ما يقتضى
تجرّده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
فى المعطوف واما ربّ شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم
التعيين اى ربّ شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربّه
رجلا على الشذوذ اى ربّ شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
فى حكم المعطوف عليه فى احوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره
ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف
فى يا زيد وعمرو لانّ ضم زيد بالنظر الى حرف النّداء والى كونه
مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه فى مثل يا زيدُ وعبدَ الله فانّ عبد الله ليس
مثل زيد فانّ زيدًا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه
اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز فى تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع

في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما
فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
على مبتدا هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير ويغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير
يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
فاجاب المص بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد
نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لان العطف المحض يجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط
في الاول والمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببية الذباب ويفهم
منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد
سببية الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب
زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على
وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد
وقال بعض شارحي اللباب الاظهر ان العطف ههنا محمول على معناه
اللغوي اي ما له الاسمين نحو العاملين بان يجعله معموليهما

وأكثر

واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمرا وخالدا لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير عين الاول وذلك لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكرا وخالدا من هذا
الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد
بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند
الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا
يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
المجيئة في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف

المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض
الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء فى بعض القراءة
اى عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه
عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى فى
كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما الدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك
الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب
زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك
زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد
فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى
او فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشئ والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب
اما تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب زيد هو
لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه
او فى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل
الذى ذكرناه او شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا
لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها

فيندفع

فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم
واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد
بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به
واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادة
توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لا فى النسبة
او الشمول هذا حاصل ما ذكره المص فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى
اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب
الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ
الاول اى مكررا اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءنى
زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم
تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير
مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبا تقييديا
او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى
الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد

المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة
محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله وكلهم واجمع واكتع
وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى
لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع
مشتق من حول كتع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى
سال وبالمعجمة من بضع اى دوى وابتع من البتع وهو طول العنق
مع شدة مغرزة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعانى ومعناها التاكيد بالتامل الصادق فالاولان
اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه
فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة
الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما فى تثنيتهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن
فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى لما سمى النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى نحو كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى
مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد
فى كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم

نحو اشتريت

نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن
وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء
فى المؤنث الواحدة او الجمع المؤنث بتاويل الجماعة واجمعون
فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع
وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية
والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل
ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل
واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا
كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل
واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد
الشمول بخلاف جاء فى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكما فى حكم المجئ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان
او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك
الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا بالمستكن نحو زيد

اکرمنی هو نفسه فلو لم یؤکد الضمیر المستکن فی اکرمنی بقوله
هو ویقال زید اکرمنی نفسه لالتبس نفسه الذی هو التاکید
بالفاعل ولما وقع الالتباس فی هذه الصورة اجری بقیة الباب
علیه وانما قید الضمیر بالمرفوع لجواز تاکید الضمیر المنصوب والمجرور
بالنفس والعین بلا تاکیدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاکید الضمیر
المرفوع المنفصل بالنفس والعین بلا تاکیده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قید بالنفس والعین لجواز تاکید
المرفوع المتصل بکل واجمعین بلا تاکید نحو جاءنی القوم کلهم
اجمعون لعدم التباس التاکید بالفاعل لان کلا واجمعین
یلیان العوامل قلیلا بخلاف النفس والعین فانهما یلیانها
کثیرا واکتع واخواه یعنی ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة علی ما
هو المشهور لاجمع یعنی یستعمل هذه الکلمات الثلث بتبعیته
لا باصالته لکونه ادل منها علی المقصود الاصلی وهو الجمعیة
فلا یتقدم یعنی اکتع واخواه علیه ای علی اجمع لو اجتمعت معه
وذکرها ای ذکر اکتع مع اخویه دونه ای دون ذکر اجمع ضعیف
لعدم ذکر دلالتها علی معنی الجمعیة وللزوم ذکرها من شانه التبعیة
بدون الاصل البدل تابع مقصود بالنسبة الی المتبوع
ای تقصد النسبة الیه بنسبة ما نسب الی المتبوع دونه ای دون

المتبوع

المتبوع ای لا یکون النسبة الی المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة
ما نسب الیه بل یکون النسبة الیه توطئة وتمهیدا للنسبة الی التابع
سواء کان ما نسب الیه مسندا او غیره مثل جاءنی زید اخوك
وضربت زیدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الی المتبوع
عن النعت والتاکید وعطف البیان لانها لیست مقصودة
بما نسب الیه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احتراز عن العطف
بحرف فان المتبوع فیه مقصود بما نسب الیه مع التابع ولا یصدق
الحد علی المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فکلاهما مقصودان بهذا المعنی
فان قیل هذا الحد لا یتناول البدل الذی بعد الا مثل ما قام
احد الا زید فان زیدا بدل من احد ولیس نسبة ما نسب الیه
من عدم القیام مقصودة بالنسبة الی زید بل النسبة المقصودة
بنسبة ما نسب الی احد نسبة القیام الی زید قلنا ما نسب الی
المتبوع ههنا القیام فانه نسب الیه نفیا ونسبة القیام بعینه
الی التابع مقصودة ولکن اثباتا فیصدق علی زید انه تابع
مقصود نسبة بنسبة ما نسب الی المتبوع فان النسبة المأخوذة
فی الحد اعم من ان یکون بطریق الاثبات او النفی ویمکن ان یقصد
نسبة ما نسب الی شیء نفیا نسبته الی شیء اخر اثباتا ویکون
الاول توطئة للثانی وهو ای البدل انواع اربعة بدل الکل

اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل
منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل
مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل
على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة فى الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى
ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى
يتحد ان ذاتا الا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءنى
زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحد ان ذاتا
قال الشارح الرضى وانا الى الان لم يظهر لى فرق جلى بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا
بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان
المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا
بدل الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت بالثانى تتمة له وتوضيحا فالثانى عطف بيان

وان قصدت

وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له
مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل ويصح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض جزؤه اى جزؤ
المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اى بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث علم
ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الاعجاب الى صفة من صفاته اجمالا
وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها
اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى بدون
تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل
فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه
بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة
بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال
ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما
لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض

لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فانّ
هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى
تكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين
نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالنّاصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة
من معرفة فالنّعت اى نعت البدل النكرة من المعرفة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كلّ وجه فاتوافيه
بصفة لتكون كالجابرة لما فيه من نقص النكارة مثل بالنّاصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا ونحو
ضربت زيدا اياه ولا يبدل الظاهر من مضمر بدل الكل من الكل
الّا من الغائب نحو ضربته زيدًا لانّ مضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخصّ دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكلّ
يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما
واحدًا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فانّ المانع فيها
مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاوّل فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني بضفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك

الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل
والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح
لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاوّل اوضح
من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان اباحفص كنية امير
المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر عطف بيان له
وقصّته انه اتى اعرابيّ الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال
انّ اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه
كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسّها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر رضى الله عنه مقبل
من على الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال عمر رضى
الله عنه اللهم صدّق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن
راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوّده
وكساه وفصّله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام
اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكريّ بشر فانّ
قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا
منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير

انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب
زيد واخو عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير مفعول
ثان التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتداء فهو حال
من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه
اي واقع حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام
به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين
فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف
بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو
الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول
اظهر والثاني قيد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني
اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني
لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية

في تعريف

في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه
له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة
او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع
انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه
كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قراء
بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا
المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد غلام عمرو
غلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب
واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان
المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او
بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما
وتاخيرا اشارة لتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه
اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما
الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد

ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها
لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر
الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى
غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة واللام
مكسورة وحكما اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
هيئة آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة
ومن ابنك ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على
الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء
الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان
جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان
الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان
الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد
عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان
اصل البناء السكون والاخرى الحركة المعينة انها لما اختيرت
دون الباقين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم

يحكي

يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت موضوع لمن يخاطب به
ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء
الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم
ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى
او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما
تقدما تحقيقيا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه
زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو
العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم
ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما
التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء
به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة
ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود

بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربّه
رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون
كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورًا لعامله
نحو ما انت الا منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله
الذى قبله فيتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار
الاعراب ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل للمانع من
الاتصال والثالث اى المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع
فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
انشاء الله تعالى فتلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير نحو ضربت على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضى الى اربعة عشر اولهما الى ضربن صيغة جمع
الغايبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة
المجهول الماضى وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف

واخر

واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن
انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت
الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احواله
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث
اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك
ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم
انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل
اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن
وفى ايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال
المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا
غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس
ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة

لكنّهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلّان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى والجمع المذكرين والمؤنثين
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم
المخاطب في ذلك فانّ الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتّاء حرف تانيث وبقيّة الانواع الخمسة
جارية على هذه المجرى اعني انا للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى فاذا كان لكلّ من الانواع الخمسة ثنا عشرة كلمة
لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستّين كلمة لتسعين معنىً
وبيّنوا لتلك الامور عللاً ومناسبات لانطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتّصل خاصّة يعني لا المنصوب والمجرود
المتصلان يستتر لانّهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء
الفعل فجوزوا في باب الضّماير التّي وضعها للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة
المشتهرة شيء ويكون فيما ابقى دليل على ما القى على ما مضى
في التّرخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصّيغ بل في
الفعل الماضي لغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر

نحو زيد

نحو زيد ضرب والغايبة الواحدة المؤنّث اذا لم تكن مسندة
الى الظّاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التّانيث لا الضمير
المرفوع والّا لم يجتمع مع الفاعل الظّاهر نحو ضربت هند وفي
الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدًا
او فوق الواحد مذكرا او مؤنّثا نحو اضرب ونضرب وللواحد
المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغايب والغايبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظّاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصّفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول وصفة
مشبّهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردًا او مثنى او مجموعًا
مذكرا او مؤنّثا اذا لم يكن مسند الى الظّاهر نحو قايم الزيد لك
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزّيدان ضاربان والهندان
ضاربتان والزّيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانّهما ينقلبان
ياء في النّصب والجرّ والضّماير لا يتغير عن حالها الّا ان يتغيّر
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضّمير وانما هو عامل في اسم
الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كان ضمايرا لا يتغيّر الا ترى ان الياء في تضربين والنّون
في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا يتغير
فيهما اي الالف والواو في الصّفة حرف التّثنية والجمع وليستا

بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز اتيان الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره
لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي
تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض
او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به
او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى
او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني
وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم
ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور
كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو
لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه
لا انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف لما صح
الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون

الانفصال

الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد
الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل
اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم على
العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص
ههنا واياك والشر مثال حذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما
مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي
اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث
قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه
تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن
وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب
اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا
احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا

نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم
احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي
هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو
اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف
ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادة على خلاف الاصل وحكى
سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار
اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا
نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان
متصلا بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا
ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر
الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف
الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد
بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته
فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير
اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين
على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثاني لكراهتهم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة

الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما
ضميرين غايبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما
اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر
باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قايما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قايما وكنته
لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جايز الاتصال لكن الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر
تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي
لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق
ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال
الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول
عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك

الى اخويها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور
وقع موقع المرفوع فان الضماير قد تقع بعضها موقع بعض
كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع فى موقعه فالاخفش
تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا
ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون
الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذ الحقه
تلك الياء لتبقى اخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى
هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك
نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه
عريا عن نون الاعراب اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى
اذ الحقه تلك الياء لتبقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة
لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون
الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن وان
واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان

بنون

بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن
وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا
على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت
من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف
الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة
على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف
وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا
والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل
نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا
المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المنفصل
بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل
فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا
ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل
بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان

زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افضل من كذا بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى
فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب
الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم
النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر
وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال
او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب
جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا
هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون
الواو ويح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واورد لفظة قبل
لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله
قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير
الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه
وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة
فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه

بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس
داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه
ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك
قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا
انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو
مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه
انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار
رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب
العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا
مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جايز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا
لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما
ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام

مستقل مثاله انّ من يدخل الكنيسة يومًا يلحق فيها جاز دخولها الاّ مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبًا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله ربّ العالمين وذلك لانّه قد خففتا انّ وانّ لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وانْ كلاًّ لمّا ليوفّينّهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان وان المفتوحة اقوى شبهها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدّروا عملها فى ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملاً مع انها اجدر به ولم يجوّزوا اظهار ذلك الضمير لئلاّ يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشّان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسما وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسّية بالجوارح والاعضاء لانّ الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسّية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنيّة لاحسّية ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربّكم مما ليست الاشارة اليه حسّية محمول على التجوّز وانّما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهى خمسة

اى اسماء

اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدء وللمثنّاه ذان رفعًا وذين نصبًا وجرًّا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هى مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كلّ واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض اللّغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمونث الواحدة تا فقيل هى الاصل فى لغات المونث الواحدة لانه لم يثن منها الاّ هى وذى وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدّمتا على سائرها لفرعيّتها وتى بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهى وذهى بوصل الياء بها وللمثنّاه اى للمثنّى المونث تان فى الرّفع وتين فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الاّ تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انّها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقًا

لا لقصد الاعراب لوجود علة البنا فيها وجمعهما اى جمع
المذكر والمؤنث اولاء مدًّا وقصرًا اى ممدودًا ومقصودًا
واذا كان مقصورًا يكتب باليا، ويلحقها اى اسماء الاشارة
يعنى يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار
اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة منها
وانّما هو حرف يجى به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه وهذا كما يجى
به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها ان
زيدا قايم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيهًا على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسمًا لم يمتنع ذلك مثل ضربتك
وبك وهى اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة
واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة فى خمسة
من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما
ومجموعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانّما
قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقى
الى ستّة فيكون اى الحاصل من الضّرب خمسة وعشرين وهى
اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرًا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت

مذكرين

مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن
وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك
بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى
والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال
كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك
حال كون هاتين الاخريين مشددتين واولالك باللام اى هذه
الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد
ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك
وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما
هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم
وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد
النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا وتخفيف النون
فللمكان الحقيقى الحسى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل

التشبيه واما ما عداها من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزأ اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزأ تاما ان كان جزأ تميزا او لا يصير جزأ تاما ان كان يتم
من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه
جزأ اوليا يتحلل اليه المركب ولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والفعل وغيرها وانما نفى كونه جزأ تاما
لا جزأ مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ
من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما
اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول المشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة
على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد
فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان ذكر هذا القول مستدركا
لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية
ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
لا يتم جزأ الا مع هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا

يجوز

يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم
الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما
كانت الصلة بمعنييها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية
او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها
بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة جملة خبرية
او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير
ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث
واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف
في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين
كاللذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث لا انها في جمع

المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي
اللوا بحذف التاء والياء معًا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل
غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب
الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب
التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي وقال الشاعر
فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي
حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا
صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى
الذي والتي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي
لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع
مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء اعلم ان النحاة
وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه غرض المتعلم فيما يعلمه في هذا الفن
من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاحد اخبر عن الاسم

الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به
لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم
ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص
الاشارة الى هذا المبحث فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر
عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام
فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة
الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
الاولى ضميرًا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير
خبرًا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرًا
متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدًا بكلمة
الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو
المخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدًا والمراد بموضعه محله الذي
كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت وضمير الذي
واخرت المخبر عنه يعني زيدًا وجعلته خبرًا عن الذي قلت الذي
ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منهما فان صلة
الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يوخذ

اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول
ولا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا ويشترط ان لا يكون
فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر
باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم
يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور
الثلاثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام
ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه
اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع
تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على
الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة
بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى
عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع
الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال
الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب

ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى
الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا
فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع
فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك
زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى
زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول
بقى المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول
بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة
نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما
موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا او الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما

اى ضربا اىّ ضرب كان ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت
من جاءك واستفهاميّة نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة امّا بمفرد نحو قوله كفى بنا فضلا
على من غيرنا حبّ النبى محمّد ايّانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من
جاءك قد اكرمته الّا فى التام والصّفة فان كلمة من لا تجئ
تامّة ولا صفة واىّ للمذكر وايّة للمؤنث كمن فى ثبوت الامور
الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاىّ الموصولة نحو اضرب
ايّهم لقيت والاستفهاميّة نحو ايّهم اخوك وايّهم لقيت والشرطية
نحو ايّاً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايّها الرجل
قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التى لا تقع صفة
اصلا واجيب بانّ ايّا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهاميّة
لان معنى مررت برجل اىّ رجل رجل عظيم يسئل عن حاله
لانّه لا يعرفه كلّ احد حتى يسأله فنقلت عن الاستفهاميّة
الى الصفة وهى اى كل من اىّ وايّة معربة بالاتفاق وحدها
لا يشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الّا على الخلاف
فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية وانما اعربت لانّه التزم
فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد
حيث واذ واذا الّا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى ثم لننزعنّ من كل شيعة ايّهم اشدّ على الرحمن عتيّاً

فيمن قرا

فيمن قراء بالضم اى ايّهم هو اشدّ وانما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير
الصّلة وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات لانه حذف منها
بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه
ولم استثنى الموصوفة لبنائه مثل يا ايّها الرجل كما استثنى التى
حذف صدر صلتها لانّه ذكر فى قسم المنادى انّ كلّ ما يقع منادى
مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر
ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما انّ معناه ما الذى
على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اىّ شئ الذى صنع
اى صنعته فما مبتدء وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع
اى مرفوع على انّه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى
صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كلّ منهما
جملة اسميّة والوجه الاخر انّ معناه اىّ شئ وههنا عبارتان
احديهما انّ ماذا بكمالها بمعنى اىّ شئ والثانية انّ ما معناها اى
شئ وذا زائدة والظاهر انّ مؤداهما واحد فانّ معنى قولهم انّها
بكمالها بمعنى اىّ شئ انّه ليس لكلّ منهما معنى بالاستقلال لكون
كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اىّ شئ وجوابه نصب
اى منصوب على انّه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كلّ منهما جملة فعليّة

ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى
الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبره المص
لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان
اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام المبنى الاصل
فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت و توجعت عبر عنه بالمضارع
الحالى لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع
الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذلك بفتح التاء فى الحجاز وكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة بعضهم
اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست
بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها لانها
موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم
للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه
لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص
ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى

والمتبادر

والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب
امس نقضا على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن
بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال
بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه
انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول
سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما
فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه
مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى
هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم الان دليل قاطع على
تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى
يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته
له اى لفعال بمعنى الامر عدلا و زنة اما زنة فظاهر واما عدلا
فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى
للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة
فى فاعل قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل
فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه
فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال و بين وجهها فى كلام طويل

فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال الحال لكونه علما للاعيان
اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال
للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه
للمعانى لا للاعيان قوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه
لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبنى
فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة
معرب فى استعمال بنى تميم الا ما فى اخره اى الا فى فعال علما
للاعيان يكون فى اخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم
يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء
وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب ووجه
الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير
فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية
ولم تصر اسم فعل او لم تلزمه المصدرية وصارت اسم فعل فالاول
مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل مه وصه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت
عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء
افعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له

كقول

كقول المتندم او المتعجب وى وح لا يقدر ان يحكم عليه بشئ او به
على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان
يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا
الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم
عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير
ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه
او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب
وى او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهى فى هذه
الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها
حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه
من غير نقلها ولو كانت على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء
لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه
من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم
يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر
على لسان الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعنى للبهائم مثلا
اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا

لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو
للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم
الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى
لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين
حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل
سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسما
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط
شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى
انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد
المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين

النسبة

النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة
تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر
الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي
تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة
تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة
تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق
فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع
اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت
الواو وركب عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان
البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العد[illegible]
على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان
الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه
ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد

من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه
الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها
من احد الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد
عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف
باعتبار ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواحد وحذفه الا اثنى عشر
واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اى وان
لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى مع منع صرفه وان لم يكن
قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من
الاعراب وعلى الفتح لانه اخف فى الاصح اى اعراب الثانى
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان

اخريان

اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى
ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثانى وصرف الثانى الكنايات جمع كناية وهى فى اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت
تريد زيدا والمراد بها هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى
به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب
المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح
به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض
المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا وبناؤها لانها فى الاصل ذا من الاسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير عدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اى الكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث
هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه

عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن
الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي
كان في الاصل معربًا لكنه المحجى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون
اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء
نون مع ان نون التنوين لا صورة لها في الخط فمرتبته في البناء
منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد
ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسع وتسعين مميزه مفرد
منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان
تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع
اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب
وثلاثة اثواب وانما جاء مفردًا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعًا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحًا
ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعه مميزه
كانها نائبة عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميزي
كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم

من ملك

من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جرًا للمميز المضاف اليه كم
واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورًا بمن في نظم ولا
نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية
وخبرية ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية متضمنة للاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا
يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب
التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان
اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلام هذين
النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل
ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده
فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اي على حسب هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك
انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز

فالاستفهامية نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
في المفعول المطلق وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية
مثل كم غلامٍ ملكت وكم ضربةٍ ضربت وكم يومٍ سرت وانما
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه
بضميره اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا
مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية
مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي وكل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم
اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت
وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز
تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان
تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما
على ان يجعل الجار اسماً كان او حرفاً مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
بان يكون مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع

مبتدأ

مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنه بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند
غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده
معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا
منصوب المحل اولاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في ثاني
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء في كل
واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين
الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت وبما مررت وغلام ما ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية
لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما
تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتيني فهو مكرم
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع

اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى
واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلابد
من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج
عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء قال
الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما
هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محلا مع انتصابه على
الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى
كائن عهدك به واما اى فينا فى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه
قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كاين مجيئك فاى وقت
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفى مثل كم عمة لك
يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز
وحذفه ثلاثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل
تمييز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى هذه النسخة
الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء
والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشارة فيما سبق

بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى
ان هذا الصوره بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر
فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار
جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق وكان النسخ الاولى
اخر هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخ الاخر
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء المعوجة الرسغ فى اليد او
الرجل فتكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك او هذا حالها لها نسبها الى سوء الخلق وانما عدى حلبت بعلى
لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها الخدمتها مستنكفا منها فحلبت
على كره منى فاختار من انواع خدمتها الحلب لان خدمة المواشى
وهى ابلغ فى الذم من خدمة الناس والعشار جمع عشراء وهى الناقة
التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تاذى من الحلب
ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة
اشارة الى دناءة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال
عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك

وخالاتك حلب علي عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة او كم
حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة
على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت
وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع
النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة ودعاء واذا نصبتها
نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف
مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت
اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل
عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال
عن كمية دراهم او دنانير او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع
على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم
بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة
الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم
ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية
او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع
فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا

الحروف

الحروف الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني
بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا
على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن
الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه
اعرب مع التنوين نحو دَبَّ بَعْدٍ كان خيرا من قبلٍ وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت
هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت
لتضمنه معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها اما
بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين
من المضاف اليه منصوبا قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال
الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجراه اي مجرى الظرف

المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف المضاف اليه
والبناء على الضمّ وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه
الّا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء فى زيد ليس غير لكثرة
استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها
بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة ومنها اى
من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزّمان ولا يضاف الّا الى الجملة اسميّة كانت او فعليّة
فى الاكثر اى فى اكثر استعمالات وقد جاء فى الشّعر اما ترى
حيث سهيل طالعًا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول
ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعًا واخره نجم يضيئ كالشّهاب
ساطعًا وانّما بنيت على الضمّ كالغايات لانّها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى
تضمّنه الجملة فهى وان كانت فى الظّاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت بالغايات المحذوف ما اضيفت اليه
فبنيت على الضمّ مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم
لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على
بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانّما بنيت لما ذكرنا فى حيث

وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزّمان المستقبل وان كان
داخلا على الماضى وذلك لانّ الاصل فى استعمالها ان تكون
لزمان من ازمنة المستقبلة مختصّ من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى
الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشّمس ونحو قوله تعالى
اذا الشّمس كوّرت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام
الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى
حتّى اذا بلغ بين السّدين وحتّى اذا ساوى بين الصّدفين وحتّى اذا
جعله نارًا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة
على اخرى فتضمن معنى حرف الشرط فهذا علّة اخرى لبنائها فلذلك
اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارًا بعدها الفعل
لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار
لعدم تاصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة
مجرّدة عن معنى الشّرط يقال فاذا جاء الامر مفاجاة من قولهم
فجئه فجأة بالضمّ والمدّ اذا لقيه وانت لا تشعر به فيلزم
المبتداء بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشّرطية والمراد
بلزوم المبتداء غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم
وجود الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو
خرجت فاذا السّبع اى فاذا السّبع حاضر او واقف على حذف الخبر

والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية
فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى
خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد
فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية
بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر
اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية
في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة
ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها
لما مر في حيث او يكون وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل
كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وقد يقع
بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى
الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد
قائم واذ قام زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد
قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين وانى فهما للمكان

استفهاما

استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان
مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام
زيد وايان يوم قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور
فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة
للحال استفهاما اي حال شي وصفته فالمراد بالحال الصفة الشي
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف معناه السؤال عن الحال تقول كيف
زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين
نحو كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلق
عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل
الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل
النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها
اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين
ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم

عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم
رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ
المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبا فيهما اى فى اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون
امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول
المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم و حكما
نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة
زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى
قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اى بعدده المستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع
اجزاء مدة زمان اى عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص
وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
نحو خرجت مذ ذهب او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة
كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت

منذ ذهبت

مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه
الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير ما خرجت
مذ ذهابك اى مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى
وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان
لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع
المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم
ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
وذلك غير جايز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا
ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا
فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولد بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال
عند زيد فيما يحضر عنده وفيما خزائنه وان كان غايبا عنه

ولا يقال المال لدى زيدا ولدن زيدا الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها
لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها
ويثبت لها ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحره وغيرها
ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه
اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا
لضمة الطاء المشددة والمخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط
الذي هو اسم فعل وهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل
الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة
لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها
المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم
الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل
الفعل المستقبل المنفي والزمان المستقبل المنفي فيه وقوع
الشيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه
عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه

الدهر

الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف
الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو
بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز
اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير المذكورين مع ما
وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف
المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث
الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب
المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي
لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع
له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة
انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة

فالاوّل المضمرات فانّها موضوعة بازاء معان معيّنة مشخّصة
باعتبار امر كلّي فانّ الواضع لاحظ اوّلا مفهوم المتكلم الواحد
من حيث انّه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده
ووضع لفظ انا بازاء كلّ واحد من تلك الافراد مخصوصه
بحيث لا يفاد ولا يفهم الّا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فيجعل ذلك المشترك آلة للوضع لا انّه الموضوع له فالوضع
كلّي والموضوع له جزئي مشخّص والثاني الاعلام الشخصيّة
كما اذا تصوّر ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصوّر مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي
ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانّه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانّما سمّيت مبهمات لانّ اسم الاشارة من غير
اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانّها موضوعة بازاء
معان معيّنة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها
وضعا عاما كليا فانّ الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه

المفرد المذكر

المفرد المذكر وعيّن لفظا بازاء كلّ واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لانّ التصوّر المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانّه خصوصية كلّ واحد من تلك
الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرّف باللام
العهديّة او الجنسية او الاستغراقية وانّما لم يقل ما دخله اللام ليتناول ما دخل
فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام
في امسفر بدل من اللام ولا يعدّ ما دخله قسما اخر من المعارف
او عرّف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معيّن بخلاف يا رجلا
لغير معيّن فانّه نكرة ولم يذكره المتقدّمون لرجوعه الى ذي اللام
اذ اصل يا رجل يا ايّها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد
الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحّة الاضافة الى احدها
صحّتها بالنسبة الى كلّ واحد منها فلا يرد انّها لا تصحّ الّا بالنسبة
الى الاربع الاول فانّ المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة
ايضا مثل غلام ابيك معه والجواب انّ المراد بالمضاف الى احدها اعمّ
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق
انّ المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول
مطلق بحذف المضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة

لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو
الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص
العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان
هولاء المستعملين وضعوه لذلك غير متناول لغيره اي حال كون
ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره ذلك الشيء
باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد
اي تناول ولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار
الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه
على ترتيب اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي
اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اضافها
المضمر المتكلم لعدم وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك
اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر

فيتوهم

150

فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة
ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اضافة المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اضافتها
المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اضافة بعد بيانه بين انواع
المضاف اليه واضافته وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة
اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست
لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء
متفرقة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات
مفردة واحادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به
اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود ومعدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان

موضوعة لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا
سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا
نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلون
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا
عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لانهم
منه الواحد ولا نسبه فقط اصولها اى اصول اسماء العدد
التى تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع
كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة
او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة
ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد
المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها
على ما هو القياس وتقول المذكر ثلثة الى عشرة بالتاء بجماعة
المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال
ثلث الى عشر بدونها بجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو
ثلث نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول

اذا جاوزت

اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا
احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة
امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد
والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحال قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان
التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احدى عشرة
واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان
بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه
من جنس اخر من التانيث واما في اثنتان وان كانت للتانيث
الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث
لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث
لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم
تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالى
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
او خمس في ثلث عشرة فتحات الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي في اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الكسر وتقول عشرون

واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون
المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الثمانية الى عقد
اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير
الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك ادرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما
بما عدهما فقال ثم العطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها
كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون في المؤنث
ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما
اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة
والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بالعطف الزائد عليهما
او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم
من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة
ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة

ومائة

ومائة وواحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة وواحد
وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة ومائة واثنان
وعشرون رجلا او ثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة
وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية
المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل
فتقول واحدة ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة
فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاء اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معديكرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها
اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي
اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا
فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال
الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن
الفتح اولى لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع
العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان
حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى
العشرة مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال

او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله
اثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط النون والتنوين
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة
الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين
ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات
او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم
وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف
والتاء بعدما تعود المجيء به بعد ما هو في صورة المجموع بالواو
والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه
اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا
يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها
اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم
كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج
ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا واما
جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء

شيئا واحدا

شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلة
ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف
وانما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع
مميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثمائة رجل كما يقال
ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت
الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب
الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة
النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان
التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد
النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت
ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان
واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال
واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنان رجلين بل يذكرون

ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون
تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه
لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه
لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزم الجمعية
فى مميز سائر الاحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو
اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه
لا يميز واحد ولا الاثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجوهر حروفه
المصورة بهيئته الخاصة القابلة للحوق علامة الافرادية اعنى
التنوين او علامة الاثنينية اعنى حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق
العلامة التى هى اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف
من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة
لفظ التمييز النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به.

الذى قصد

الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد
فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر
العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك
المفرد عددا انقص زيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى
مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين
بانضمامه اليه فيكون معنى ثان الواحد مصيره بانضمامه اليه
اثنين وانما ابتداء بالثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون
الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث على هذا القياس
وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير
اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما
فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يعتبر اشتقاق اسم فاعل منها وتقول
فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى
التصيير الاول والثانى اذا وقع فى مرتبة الاولى والثانية
فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان
على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا
الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة
فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر

والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من عدد سواء كان
بمعنى المصير او لا حكم اسماء فاعلين فى التذكير والتانيث
ونقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المونث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب
من المركبات والمعطوف نحو الثانية عشرة تؤنث الاسمين
للمونث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين
لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر
رجلا فانه للجماعة ونقول فى المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثمة اى من اجل اختلاف الاعتبارين
اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف
اضافتهما قيل فى الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار
تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما
اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين
ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله
ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى العدد يساوى
عدده او يكون فوقه اى احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة
الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا ونقول
فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة

المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متاخر
منه بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان
الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء
الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب
الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزان الباقيان
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمونث ذكرهما
بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المونث
وجودى المونث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا
اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة
وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المونث فى حكم تاء
التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المونث
السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار
ونار ونعل وقدم وغيرها من المونثات السماعية والمذكر
بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة المونث اى لم يوجد فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة

كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم
انها للتانيث وليس ذلك بجحة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هي وانتِ وهو اى المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
ما اى اسم بازائه اى في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة
في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اى ملتبس
بمخالفة المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او
تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التانيث
اللفظي حقيقة وعين مثال التانيث اللفظي تقديرا فان تاء
التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عُيَيْنَة ولم يورد
مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند
الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا
حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل
ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا
اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه يرجح لك الخيار في الحاق
التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول
في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز
فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظا واستغنائه عن الحاق

التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه
ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضميراليه راجعا الى
المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان
احسن استثناء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا
لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت
القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب
في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب
نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكور السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا سواء كان واحده مؤنثا
نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال
حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت
التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر

السالم فانهم اذا جمعوا سالما كان ضميرهم الواو ولا غير يقال
الزيدون جاؤوا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت
وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو
لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام
اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن
من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع
المذكر الغير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بالتاء
التأنيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع
المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى
حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح
الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرين مجرى غير العقلاء
المثنى ما لحق اخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف او قيد
بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى
ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف

حالة

حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان
قبل الياء حالتى النصب والجر تمييزا عن صيغة الجمع ولم يعكس
لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوض عن الحركة او التنوين
مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل
الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق
النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه
اذا دل امر من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور
الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد
يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا
لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق
هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم
باعتبار المعنيين مختلفين فلا يقال قران ويراد بها الطهر
والحيض بل يراد بها الطهران او الحيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين

هما الاب والامّ وكذلك ثنّى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما الشمس والقمر قلنا جاز ان يجعل اللام مسمّاة باسم الاب
ادّعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤل الاسم بمعنى المسمّى به
ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسمّيين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة
الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرء ايضا
بلا احتياج الى ادّعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل
واحد منهما حقيقة وليأوّل بالمسمّى به ليحصل مفهوم يتناولهما
فيثنّى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحّة هذا الاعتبار لكن الكلام
فى جواز تثنية بمجرّد الاشتراك اللفظى بينهما وهو الذى اختلف
فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صحّ تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادّعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علماً
لكثرة يؤل بالمسمّى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علماً
ادّعائيا لابى بكر يؤل بالمسمّى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم
وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرّد الاشتراك فى الاسم
بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر
فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد
الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد ممّا يتطرّق اليه

التغيير

التّغيير اراد المص ان يبيّن حكم ما يتطرّق اليه التغير لانّ
حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم
المقصور وهو ما فى اخره الف مفردة لازمة ويسمّى مقصوراً
لانّه ضدّ الممدود او لانّه محبوس من الحركات والقصر هو
الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمّى بالى وهو ثلاثى
اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى غير ما فيه اربعة احرف فصاعداً
من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واواً اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما ولخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يراد
فيه لمكان الثقل والّا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه
عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان فى متى حيث جاء متى
ممالا او كان على اربعة احرف فصاعداً اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة
بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما او تخفيفا
فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية
اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة
فى الاشهر لاصالتها كقرّاء بضمّ القاف وتشديد الراء الجيد القراءة
او للمتنسّك من قولهم قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب

قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة
عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما
للمد في الصورة والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين
الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء
لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه واحد
وربما صححت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازنى قلبها
ياء نحو حمرايان ولا عرف قلبها واوا و الا اى وان لم يكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته
للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو وياء اصلية ككساء ورداء
فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن الاصلية فشابهتها
همزة قراء فثبت في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة
حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشرفية ان اللازم من هذه
العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة
او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي
ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد لتكون عبارة

عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل بلا اشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم
باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة
من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء
وتحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة
اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها
والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت
تاء التانيث التى قياسها ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان
وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها
فيهما على القياس اتفاقا ووجه جواز حذفها فيهما ان كل واحد
من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى
بحيث لا يمكن الانقطاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفردة
وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصى والى مستعملان
وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما
ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل
المضارع المفيد للاستمرار التجددي وحذف تاء التانيث اذ ليس له
قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اى اسم دل على جملة

احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم
بحروف مفرده اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم
الدال على واحد من تلك الاحاد وحال كون تلك الحروف متلبسة
بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف
مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل
التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل
فى قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون فى اخر الاسم
من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء
الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل عليها وضعا فقد يدل
عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد
كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت الاسماء
الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا الوارد فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله حروف مفرده وكذلك بقوله
بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر انما الفارق
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع
على الاصح بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة
وقد علمت انهما خارجان عن الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس

يقع

يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قلنا ذلك
بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا خير فى التزام كون الكلم
اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال جميع اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها كحامل وباقر وراكب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة
واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة
جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا
كان جمعا ضمة اسد وهو اى الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
اى الجمع الصحيح نوعان تارة تكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اى اخر مفرده واو مضموم
ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب
والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك
اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده
الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما
ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل

في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه
من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اى اخر مفرده ياء ملفوظة
كالقاضي او مقدرة كقاض ما قبلها كسرة حذفت اى اليا مثل
قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة اليا الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت اليا لالتقا الساكنين
وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله
قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم الذى
اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل
مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر
فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت اليا الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه
اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط
صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى
وصفية فيه فمذكر علم يعقل اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع

اشرف

اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين
او اثنان من الكل كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة
ليخرج عنه طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان
بالواو والنون اتفاقا لان علامة التانيث هو التاء لا الالف
فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا
فيبقى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة
قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع
المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن
ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل
والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة
في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث

ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مسبوق تلك
الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة لكنه ما نون ولم يعكس لان فعلان
فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه
الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال
رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يجز ان يجمع جمعًا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعًا
يستويان فيه جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة ونسابة
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر
فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله

وابقى

وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد
تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث
ما لحق اخره اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه
اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو
والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى للمفرد
مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع
حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم
الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى ان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط
مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى
ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتا مقدرة
كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثهما غير حقيقى لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة
جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه او مواده
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء
واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر

من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بالجريانية على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست

جلوسا

جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلة ويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي وينتهي عدده الى اثنين وثلثين بابا كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم

اجتماع التثنيين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما
كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا
فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور
بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار
فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه
بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة
ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعله
ذكر المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيد لان
النسبة الى الفاعل ما غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا
اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى
ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلادُ وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام
التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به

قيل

قيل لم يات شيء فى القران من المصادر المعرفة باللام عاملة
فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب
الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا
من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون
للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوى سواء كان
الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم
نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا
بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا
له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية
وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر
اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول
اكثر واظهر ولو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء
اسم الفاعل ما اشتق من فعل اى اسم اشتق من فعل اى حدث
موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها
الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره
يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى
بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة

الثلثة قال المص فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجمع ليس لمن
قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجمع
الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به وان يكون
من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم
الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج به اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر
الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان
الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة
المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم
ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام

صيغ

صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفة
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل
كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى
لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وحسن
ومضراب وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد
على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا
او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة
موضوعة فى موضع حرف المضارع سواء كان حرف المضارعة
مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر
المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل
فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستغفر لكان مثالا للكسر الغير الواقع فى اخر المضارع
ايضا مذكورا حكما يكون لكل من قسمى الميم مثال يكون لكل
من قسمى الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان
فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد
وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله

يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول
معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى
الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط
اى شى ويشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال
فالاضافتان بيانيان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه
المضارع فيلزم ان لا يخالف فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط
ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ويشترط الاعتماد
اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدا
او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه شبه الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما
النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام
والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد
واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان

اسم الفاعل

اسم الفاعل المتعدى بمعنى الماضى اى الزمان الماضى بالاستقلال او
فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعول وجبت الاضافة اى
اضافة اسم الفاعل الى المفعول معنى اى اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرا امس خلافا
للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة فانه يعمل عنده
سواء كان بمعنى الماضى الاستمرار والاستقبال والحال فيجوز ان يكون
منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له
اى لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل
مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم فاعل نحو زيد معطى
عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل
معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع
اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة
ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة اسم الفاعل لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغة
الى اخرى بحيث تخرج من حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل

المشتق منه كضرّاب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل
اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب ابوه
عمرًا الان او غدا او مررت بزيد الضرّاب عمرًا الان او غدا او امس
وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما مصحّحا كان او مكسّرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا
كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة
من حيث ان ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمرًا الان او غدا او امس او الزيدان
الضاربان او الزيدون الضاربون عمرًا الان او غدا او امس
ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله
على المفعولية للحذف اى يجوز حذفها بوجوده بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف
تخفيفا هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها
كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية

واما على تقدير التنكير كقوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
مما لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل اى حدث
موضوعًا لمن وقع عليه الفعل اى لذات ما من حيث وقوع الفعل
عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار
اقامته من مقام ما مر فى اسم الفاعل قوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه
يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقا سواء كان صيغا لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول
فانه مشتق من فعل لموصوع بزيادة على الغير فى ذلك الفعل
واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى
المجرد على وزن مفعول كمضروب ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول
كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب
والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا
باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل
ولو كان هناك مفعول اخر بقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه
درهمًا الان او غدا او المعطى غلامه درهمًا الان او غدا او امس

الصّفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انّها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول
المتعديين لمن اى لذات ما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به
بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعمّ من ان
يكون لازمًا ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانّه مشتق من رحم
بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم
الحاء اى صار الرّحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانّهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض
لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة صفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل والصيغة
الفاعل الّذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجئ
صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى
كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه
حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة
كائنة على قدر ما يسمع وخصّ مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انّها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبّهة به ولكون عملها

بمشابهتها

بمشابهتها ايّاه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل
عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
الّا انّ الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لانّ اللّام الداخلة
عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسم مسائلها اى جعلها
قسما وبيان حكم كلّ قسم ويسمّى كل قسم مسئلة لانّه يسئل عن حكمه
ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللّام او مجرّدا عنهما
اى عن اللّام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول صفة المشبهة فى كلّ واحد
منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما
حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب
فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية
اى على فاعلية الصّفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول
الصّفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول
الصّفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانّهم يجوّزون تعريف
التميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع
وقال الشارح الرّضى الاولى التفصيل والجرّ فى المعمول على الاضافة

وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف
او ملتبس باللام او مجرد عنهما ٥

اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن
امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة وبرفع وجهه
بالفاعلية او بنصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من
الامثلة المقصودة وذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب
فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه
عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة
ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة
وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات لام الحسن الوجه
بالوجوه الثلثة الحسن الوجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم
الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة
المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس
الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان
قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها

اى من تلك

اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة
الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف
التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة
فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة
لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبيه عكس المعهود
من الاضافة واختلف فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن
اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فى مثل
حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على القبح
فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة
ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة بقصد التخفيفين
فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون
التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه

وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصّفة
والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شىء من التخفيف فى الجملة
وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية عشر التّى
خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما
ما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصّفة وهو
سبعة اقسام الحسن الوجهَ بنصب المعمول والحسن الوجهِ بجرّه
وحسن الوجهَ بنصبه وحسن الوجهِ بجرّه والحسن وجهًا
وحسن وجهًا وحسن وجهٍ بجرّه واما فى المعمول مثل الحسن
وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة
احسَنُ لانّ الضّمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصّفة والاخر فى المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما وهما قسمان
حَسَنٌ لاشتماله على الضّمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله
على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم الرّابطة بالموصوف لفظا ولمّا كان
وجود الضمير غير ظاهر فى الصّفة مثل ظهوره فى المعمول
احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده فى الصفة وعدمه فقال
ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اى فى الصّفة

لانّ معمولها

لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهى اى تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا
يجمع بتثنية معمولها وجمعه والّا اى وان لم ترفع معمول الصفة
بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلًا لها
فتؤنّث انت الصّفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجهٍ او حسنة وجهًا وتثنّى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية
مثل الزّيدان حسنان وجهًا وحسنا وجهٍ وتجمع ايضا الصّفة
اذا كان الموصوف جمعًا مثل الزّيدون حسنوا وجهٍ وحسنون
وجهًا واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل
الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول
لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم
مفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير المتعدى
الى مفعول مثل الصّفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسمّ فاعله
وينصبانهما ايضا فيضافان اليهما تقول زيد قايم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجرّه واذا كانا
متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلّا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلًا زيد ضارب اباه وزيد

معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى
انه مفعول ثان بمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل
ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق
من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم
لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء
للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والبا فى قوله
بزيادة اما ظرف للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم
التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان
كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل
اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حرف ثلاثى

لا رباعى

لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء اى بناء افعل وفعلى منه اذ
البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه
متعذر لان هذه الصفة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع
اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى
او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون
تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول
او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا
منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون
اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق
افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل
التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة والاولى موافقة
الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق من الثلاثى
المجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير
الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره
توصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل اشد
منه استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه واكثر بياضا مثال للون

وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد
نحو اجهل وابلد ولكن يرد عليه انه صح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق
ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بانّ
المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكى
عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه
وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا
اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي
انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي
جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون
اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي
عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق
لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر
لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس

اشغل

اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة
اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل شيء على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار
باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما
كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل
التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل التبعيض
اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه انه
مستعمل بالا اى اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اى اكبر من كل
شيء فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة

على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه فى ضمن بعضهم والّا يلزم تفضيل الشئ على نفسه
وانّما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ
على غيره فالاولى ذكر المفضول عليه فيشترط فى استعماله بهذا
المعنى أن يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجًا عنهم بحسب الارادة لانّ المقصود
من استعمال هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل النّاس اى افضل من مشاركيه فى هذا
النّوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد زيادة
مطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيّدة
بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما
اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
سائر الصّفات نحو مصارع مصر وحسن القوم ممّا لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم
افضل قريش اى افضل النّاس من بين قريش وان تضيفه
الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن
اخوته فانّ يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف لانّ المضاف اليه

غير المضاف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد
اى اعلم مما سواه وهو مختصّ ببغداد لانّها منشاؤه او مسكنه
ويجوز فى النوع الاوّل من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى
يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنّثًا نحو زيد والزّيدان والزّيدون او هذا او هذان او الهندان
او الهندات افضل النّاس وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه
الّا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورًا معه والمطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل افرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا
لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل النّاس والزيدون
افضلوهم وهذا فضلى النّساء وهندان فضلياهن والهندات
فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللّام فى كونه معرفة وامّا
النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به
زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بدّ فيهما من المطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل الموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصّفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لا غير
اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتذكير

والتانيث المختصة بالاخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام
الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط
لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به
سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك
فالفعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم بمن ضل
عن سبيله اى هو اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف
والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال
يكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز
ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل
عمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل
وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل
عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل المشابهة
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى
اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا
وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ الذى اعتمد

عليه وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار
تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك
المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم كان او وصفة لمصدر محذوف
اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل
منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى سبب له اسم التفضيل فى اللفظ
والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون فى اللفظ ثابتا لشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب
يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى تيسر
عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب
مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما
بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه
من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف
بالاعتبار ولئلا يشتمل على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير

بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه
عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد
الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون
احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استوى النفي على اسم
التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن الكحل عين رجل زايدا على حسن الكحل عين زيد فيبقى اصل حسن
الكحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه
والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين
كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي
بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل
الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما
بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد فان نفي المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة

نفي الزيادة

نفي الزيادة ايضا لان الزايد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى
الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك انه حسن الكحل كل عين رجل دون
حسن الكحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال
الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد
جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال
بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا الحسن
بالخبرية والكحل بالابتدائية فصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل
فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفضيلة وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس
معمولا له عن هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه

عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ
والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا
فانه من معموله لانه من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه
في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بينه وبين معموله من حيث
انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل
بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو
اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما
ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها
وما اعتبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا
نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكرنا
بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخرى اخصر منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه
واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه
الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه
في عين زيد وهو اخصر منه عقدا ضمير منه وكلمة في ولو
رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور

المعنى

المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التعبير حسب لا ان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف
المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه
اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي
كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين
زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل
من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها
احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان
للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لرفع افعل بالابتداء لانها فرع
الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا
كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رايت كعين زيد الى اخره ثلثة قولا يماثل قول الشاعر
وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة وترك
موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره
اذ هي في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان
الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت

على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين نظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب فاقل منهم فى وادى السباع
فقدم وادى السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة
الركبان وهو مخصوص براكبى الابل والتائية من ابى اوانى
كالتحية من حيى او حى وهو المكث والثانى وساريا من السرى
وهو السير فى الليل قوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية
القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى السباع حال منه قدم
عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله
الثانى وعلى التقديرين حين نظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
والواو فى ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار فى به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب
فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب
او منصوب على المصدرية اى تائية واخوف عطف على اقل وهو
بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب
منهم بوادى السباع واخوف منه وما فى ما وقى مصدرية وساريا
اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف
فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله ساريا تقول مررت على وادى
منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ارى مثل وادى

السباع

السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به
اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف
من وادى السباع فى وقت الا وقت وقاية الله تعالى ركبا ساريا
سائرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة
الاولى لقلت ولا ارى اقل به ركب اتوه منهم بوادى السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لقلت لا ارى واديا اقل به ركب
اتوه من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها
الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس
ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون
المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية ولكن المطابق لما ذكر فى وجه
الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى
الى الفاعل معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل

بالمفهومية والمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن
التضمين فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا
يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها
كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد
لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه
اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود احد في الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع لواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل
لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
للدلالة الاولى على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما
او لطلبه كلام الامر وللنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما خص به

لحوق

لحوق تاء التأنيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له
فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة
على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال
عن التاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصه بالاسم ولحوق
نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير
الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وحد فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي
الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واحصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل
بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد
بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح
خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا

نحو ضرب او تقديرا نحو رمى امّا البناء على الحركة دون السكون
الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع
الاسم نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء
تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك وامّا
الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه
مبنى على السكون معه اى مع الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربن
الى ضربنا لكراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح ومع غير الواو
فانه يضم معها لمجانسته لها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع
ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه
متلبسا باحد حروف نأيت فى اوايله يعنى الحروف التى جمعها
كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى لوقوع ذلك
الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين معانى المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر
عطف على وقوعه اى وقوع تلك المشابهة انما يكون لوقوع
الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال
يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه
للاستقبال البعيد كما مرّ كما انّ الاسم يختص باحد معانيه بواسطة

القرائن

القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسمّ مضارعا
الّا بهذا اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كانّ كلا المشتبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعًا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا
اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان
ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن
والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثين
غائبات او ذوى غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين
المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين
المذكورين بالجرّ على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة
معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة
مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة
احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل
غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
فى قوة قولنا وانما يعرب من المضارع صحّ ان يتعلق به قوله اذا لم
يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث

لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله
في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها
ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشاركه الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر
بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف
علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او
مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين
في الواحد الغايب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم
الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة
في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين
والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولم يضرب ولن يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك
في خمسة مواضع بالنون حال الرفع وحذفها اي بحذف النون
حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب
في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون

وتضربون

وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخره والمضارع
المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا
في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
الاخر بالالف بالفتحة والضمة تقديرا لان الالف لا تقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال
الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو
المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل
يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم
لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو
الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو
يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي هو ضارب على ان ضارب

خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسمًا غير الاعراب مع
تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع
الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما
عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وينصب اى
المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونًا
وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اى شيء وقال سيبويه
انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله
اذا الظرفية فالنون عوض عن المضاف اليه وكي قيل كي واذن
باحسان تقدر ان لا بنفسها وهذه الثلثة ينصب المضارع
تشبيهًا بان وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام
الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان
هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرًا
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو
لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان
واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء

فجعل

فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك
الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك
فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع
بعده مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا
مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم
يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق
فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسب
وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت
ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة
الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية
فيصح وقوعهما كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل
لن ابرح ومعناه اى معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا
والا يلزم ان يكون في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي
تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن
التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اى ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد

على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى
ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان
الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما
اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا
المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع
بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت
اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التي ينصب بها
المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى
سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى التي ينصب بها المضارع بعدها بتقدير
أن اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان
بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى

اى حال كون

اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا او اسير حتى تغيب
الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا
وان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال
تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه
وسيجئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال
الماضية كانك كنت في زمان الدخول قلت هذه العبارة
وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت حينئذ وكان ما بعد حتى
في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته
ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ
تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء
ان يبتدا بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدا
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم

يرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات
الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال
لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم
ومن ثمة اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا
الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري
حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت
تامة فانها لا يقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني
في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع
الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل
الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان
السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل
فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف

بتقدير

بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها
لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه
وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة
اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى
هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي
التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل
الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينصب
بها المضارع بعدها هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل
وما كان الله ليعذبهم اذ معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى
المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف
من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله
ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله
معذبهم والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان
فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير
اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى
الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد

الاشياء الستة لسعد بتقديم الانشاء او ما في معناه من
النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة
فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك
شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها
اي هل يكن منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه لنفي فعل
فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي
ثبوتها فانفاقا مني وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك
نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود
والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي
لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء
الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي ينصب بعدها
المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين

احدها

احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها بما بعدها والا فالواو
للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك
اي مماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة
وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثلا
زرني واكرمك اي يجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان
فتقدير ان بعدها مشروط بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط
ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان
وان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار
نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان
تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى فما بعدها بتاويل
مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي
والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط
ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ينصب المضارع بها
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك
زيدا وشتم او فشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة

وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشرط المذكور
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول
المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان
ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير
الاول ان جعل العاطف اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى
التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصص الحكم
به وليس فى الواقع مخصوصا به لما سبق من جريانه فى ثم ايضا
ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرهما مرتين مرة فى الاجمال
ومرة فى التفصيل كساير ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى
نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو
اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك
وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز
ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا
المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان

المعنى

المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانها لما خصت بنصب ما بعدها للتنصيص على معنى
السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر
الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان
لاستكراه اللامين المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى
لان لا يعلم واعلم ان ان الناصبة يضمر فى غير الموضع المذكور
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان
تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها الزاجرى احضر
الوغى فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع
ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة فى معنى النهى احترز عما استعمل فى معنى النفى
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اى ويجزم
المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم
فالمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازات ان ومهما واذما
وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها
فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان
مع ما او لا وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع

مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع
كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا
كان معناه على اى حال وكيفية تقرا انت انا ايضا اقرا عليها
ومن المعسرى استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان
التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة لما هى المقطوع به
وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة
وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه
اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى
ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذه القلب والنفى ويختص
اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء انتفاع الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اى ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل
المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما
ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص

ايضا

ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى يجئ بها فعل مترقب متوقع
تقول لمن توقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع
ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة
وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت
طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا للنهى هى
لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى
ضدها اى لا التى للنهى هى ضد لام الامر وهى التى تطلب بها ترك
الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول
مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل
تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى
اى بجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المص وكلم
المجازاة ما تدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثانى ولا شك
ان كلم المجازاة لا يجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعل الشئ سببا
ان المتكلم اعتبر سببية الشئ لشئ اخر بل ملزومية الشئ لشئ
وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما فى صورة السبب
والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك

فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا
لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان
الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما
جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك
او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها
مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه
الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول نحو
ان اتاني زيد اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا تفصل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان لم تخرج
لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيله لقد اي لم يعر ولقد سواء
كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او منويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير
حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه

عن الرابطة

عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك
وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون
للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس
لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا
او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان
اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى
بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى للاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله
تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه
والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء
لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير
لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير
لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة

مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها
معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية
الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي
ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد
الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو
هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض
نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون
مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فحينئذ
تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوما وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه
الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب
يترتب عليها فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة
له فاذا كان مضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية

الفعل

الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل
ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل
الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته
دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان
مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة
لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر
تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك
عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف
في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية
هذا اذا قصدت السببية اما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا
بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأه مرفوعا اي وليا وارثا
او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين
او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل
حتف امرء يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي

واشلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال
مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر
في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف
في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان
او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترز عن المجهول
مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب
احترز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز
عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب
وعن مثل صدور ربدر وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهة الاسم المقتضية
للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم
المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحروف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى
اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوا ارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم
يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدر
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك

اسكن اخره

اسكن اخره وجعل ما بقي امرا يقول في تعد عد وفي يضارب
ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده
حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون
ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير
زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم
على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير
الكسرة مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول
من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس
بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال
لما يكون بعد الساكن ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة
اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي
فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة
لذلك نفسه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر
فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل

الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف
فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره
فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر
ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير لهذا النوع
من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا
لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره
بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل
نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك
الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا
يلتبس بصيغة مضارع نحو علمت وجاهلت ودحرجت خوف
اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين
اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي
من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين
في روي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل
العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل

من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول
من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما
قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار
بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي
حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسر فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا هو مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال
بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حال الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين
وقال بعضهم هو ان ياتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان
الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها
وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل
العين من الثلاثي المجرد باب الافتعال نحو اختير وانقيد
في مجيء اللغات الثلث فيه اذ خير وقيد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع
لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير

واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن
ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت
واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويدحرج
وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل
العين المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا
نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجاد ويقام لتحركها حقيقة
او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه
موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم
به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به
فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد
تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن

وغير المتعدي

وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه
على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد
من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة
عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة
نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو خرّجت زيدا او بالف
المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول
واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول
كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم
والى مفاعيل ثلاثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا
القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول
واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبّر وحدّث
فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها
انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا

افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شى من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضى لتساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى يكون تارة للظن وتارة
للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل
اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة
من حيث الاخبار بها ناشىء عنه من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان انما نشأت هذه الجملة
عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم
واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ
الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب
اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هى جمع خصيصة
وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصايص
افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدا وخبر وحذف
المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة

على قلة

على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا
يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف
الثانى فكما فى قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو
المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى
له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك
فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس
بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى
من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدا وخبرا او
مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا

وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء
عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه
لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جوز الالغا
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها
انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغا
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدًا وبين
معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف
عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها
في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المستغنى عن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت
يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان
مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها
اى من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام
بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف

الى ما فيه

الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل
النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة
على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق
بالاستفهام وترك مثال الاخوين لانه يعلم بالمقايسة فمثال
النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان الثلثة هذه تقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال يوجب تغييرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر
معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشيء
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
في حق تزوجها فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق الممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم
علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه
جاز عطف الجملة المنصوبة جزءها على الجملة التعليقية نحو
علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق
واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى

والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين
لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل
دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني
بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل
ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير
المؤثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي
ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير
المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما
افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وهما اجرى مجرى افعال القلوب
فقدمني وعدمني لانهما نقيضا وجدني فحملا عليه حمل النقيض

على النقيض

على النقيض وكذلك اجرى راى البصرية والحلمية على راى العلمية
فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء
واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح درية من عن يميني تارة
وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض
افعال القلوب معان غير حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب
من معانيها الاولى وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم
انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا
يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان
خلت جاء على معنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت
ذا حسب وزعمت بمعنى قلت يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر
الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اتخذته مكانا لوهمي
فالوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت
ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى
فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة
اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر
قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق

الشفة العليا ولو جدت جدة ووجدة موجدة ووجدت وجدا
اي استغنت وعصب وحرب لانها ليست بمعنى العلم
والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك
التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة
بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الافعال الناقصة
لا في التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل
الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال لصار مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي
وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة
الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة
منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة

هو التقرير

هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد
زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة
كان وصار واصبح واضحى وامسى وظل وبات وآض وعاد
وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل
بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى
كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن
كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا
عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما
كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها
اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى
كانت وفيها ضمير لما تقدم من الاراده ونحوها اي لم تكن هذه
على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود
اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه
اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة
في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها
حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز وجاء وقعد

الموضوع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه
الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء
والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي
معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا
فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني واعطى معناه
الذي هو الانتقال اعطى الخبر هو غني اثر ذلك الانتقال وهو
كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه
فاعلا وتنصب الجزء الثاني لتشبهه بالمفعول به في توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة
لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان
زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى
صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو
قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها
لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا
ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان تكون ناقصة يكون فيها

ضمير الشان

ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير
كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثنى بالذي
كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان
يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كان الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون
وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها مساو ولا يخل بالمعنى
الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم
من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ
ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة
استيفاء بجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد
كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان
العداوة تستحيل مودة وقال فما لك من نعمى تحولن ابؤسا
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون

الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان
الآخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى واضحى زيد غنيا
اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى
على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات
تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا
فمعناه ثبت ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد
غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان
تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن
لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم
ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة
السابقة واض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اض
او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت
الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين
في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل

وقال

وقال صاحب اللباب والحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها
من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما
زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه
من برح اي زال ومنه البارحة الليلة الماضية وما فتئ ايضا
بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك
الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس
بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها ليس قسم على حدة من
المنصوبات منذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن
ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان
النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي
عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها
لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي
المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان
له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل

المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثمه اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع
اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد
فما دام لم يشبع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع
اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام وراءها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى
فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان وهذا هو مذهب
الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد
تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة
بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل
نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة على جانبى
وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى

تقديمها

تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوى
صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى
ان يقيده بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز
ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة
فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال الناقصة
واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز
تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية
كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى
حيز النفى عليه لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف
هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب
المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه
فى غير ما دام لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه
النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى
حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل

المقتضي لمشاركة امرين في اصل المعنى صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج تدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي

لما يفضي

لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها نقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد الخروج لوجود صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه

بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا
مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي
والذي ارى ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الاخر عسى
ان يخرج زيد بان تذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائما عن المفعول الاخر فاقيم
مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المفعول
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه
اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى
وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين
الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج
لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى

اللهم

الهمّ الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل
ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة
قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني
اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء
فيخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال
ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب
حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل لانه
على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له
بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد
من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر
اعطى لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو
اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي
نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات
الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل
على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد
بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات كان خطاؤه ولما غير

بخطئهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد وقت انتفائه وانتفاء
القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت
آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء بخطئي ذي الرمة وذو الرمة
في سلم بخطئهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال
اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو
كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل
على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى
الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد النفي
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي عن الزوال
فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى
وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو
ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر

طفق

201

طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا
وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ
او كرب يفعل وجعل زيد يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي واوشك مثل عسى
وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو
اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعلا التعجب ما وضع لانشاء
التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب
بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه
بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل
تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو
ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره ودارع لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر
ولا مثل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء
الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث

لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثير اما يستعمل
في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب
صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله
واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا
في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران
الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل المشابهته لهما
له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد ولذا لا يبنيان
الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي
التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه
لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اي يتوصل في بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل
مصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي
التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا بتاخير
اي بتاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما

من خواص

من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة
بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل
الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير
وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره
يستلزم تقديم الغير فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر
التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم
ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر
القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول
نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال
كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن
واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او
ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه
ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون
فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي بعدما الخبر من باب
شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش

والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا احسن شيء عظيم
وقال الفرّاء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي
وهو قويّ من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادريك
ما يوم الدّين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الّا اذا
كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل
واحد ليس الّا وبه اى مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن
بمعنى صيّر ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيّرورة والباء
للتعدية اى يجعل اللّازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اى فى الفعل ضمير هو
فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى جعله حسنا بمعنى صفه به
وقال الفرّاء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكلّ واحد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل
صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كلّ ما يمكن
ان يكون فى شخص افعال المدح والذّم يعنى الافعال المشهورة

عند النحاة

203

عند النّحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح
او ذمّ فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين
وقد اطّرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل
والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر
فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم اسكان
العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم
وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرّفا باللّام
للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معيّنا بذكر
المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع فى النفس نحو نعم الرّجل زيد او يكون مضافا الى المعرّف بها
اى باللام امّا بغير واسطة نحو نعم صاحب الرّجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرّجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلمّ جرّا
او يكون مضمرا مميّزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد
او حسن الوجه انت او مميّزا بما بمعنى شئ منصوب المحلّ على التمييز
مثل فنعما هى اى نعم شيأ هى وقال الفراء وابو على هى موصولة

بمعنى الذى فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها فى فنعما هى محذوفة
لان هى مخصوصة اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال
سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى
نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية انما هو
بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به فى المفتاح وهو اى المخصوص مبتدأ ما قبله اى الجملة
الواقعة قبله خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير
المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف
وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ ونعم
الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال
فانه لما قيل نعم الرجل مقدما فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو
هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه
الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه
مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل او مطابقة
الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات

فيجوز

ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا
غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص
اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه
مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين
كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بقرينة
مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصة
وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة
الذم والشرائط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم
حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشئ او حب اذا صار
محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا
او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان
المخصوص مثنى وجمعا او مؤنثا لجريانها مجرى الامثال التى
لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل
المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه
تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث نحو حبّذا رجلا زيد وحبّذا زيد رجلا وحبّذا
راكبا زيد وحبّذا زيد راكبا وحبّذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبّذا امرأة هند وحبّذا هند امرأة والعامل في التميز
او الحال ما في حبّذا من الفعلية و ذو الحال هو ذا لا زيد لانّ
زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الّا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف
ما دلّ على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها
متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بدّ له في ذلك من انضمام امر
اخر اليه ومن ثمّ اى لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج
في جزئية للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب
حروف الجرّ ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدّى بالباء صار معناه الايصال
او معناه اى معنى الفعل وهو كلّ شئ استنبط منه معنى
الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها

وسميت

وسمّيت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانّها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانّها تجرّ معاني
الافعال الى ما يليها ولان اثرها فيما يليها الجرّ وهى اى حروف
الجر من والى وحتّى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسماء خاصّة يعبّر بها عنها والباء واللام ذكرهما
باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها
حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورُبّ وواوها اى الواو
التى يقدّر بعدها ربّ وفى عدّها من حروف الجرّ تسامح وواو
القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا
وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا يكون الّا حرفا والخمسة الّتى
يليها يكون حرفا واسما والثلثة الباقى يكون حرفا وفعلا
فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكلّ اذ لا معنى لابتداء النّهاية
وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
امّا من مكان نحو سرت من البصرة او من زمان نحو صمت من يوم
الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ
بالله من الشّيطان الرّجيم لانّ معنى اعوذ بالله التجئ اليه

والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا
اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى والتبعيض
اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامة صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله
للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير
الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا
مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب متأول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض
مطر او شئ من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال
هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء
اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في
المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منته اليه
باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل

الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا
للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه
قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخوله للشئ حقيقة نحو المال
في الكيس او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل
والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه
كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك
بزيد اى بمكان يقرب اليه زيد والاستعانة اى استعانة الفاعل
في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون
السرج مع اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره في مقابلة شئ
اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا

بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيّرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد
اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد
براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصور
قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده
اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن
لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل
اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربت للتاديب وخارجا نحو
خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل
الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى
الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل وانما يستعمل
فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب
للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام

كما ان كم

كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة
بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل
الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ اخص واقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الاصح وهذا مذهب ابى على ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المص الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصله
لم يستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل
ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف
اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات لوجود
القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب
على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا او كان
المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة
او امراتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
ربهما رجلين وربهم رجالا وربهما امراتين وربهن نساء
ويلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فيدخل بعد لحوق ما

على الجمل نحو ربما يودّ الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل
الاسم ويجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى
واو ربّ فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم يكن فى اوّل الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كانت فى اوّله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام ربّ جارة بنفسها لكونها
بمعنى ربّ فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسّف وواو
القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت
والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها
اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال
والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء
مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان
الاسم الظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا
بل يقال والله او وربّ الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط
رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين
وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء
الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها

بعض

ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله
والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله خاصة فهى كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره
نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا
نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على
المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر
لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما
مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه بمكان التنافى ويتلقى
اى يجاب القسم الذى لغير السؤال باللام وانّ وحرف النفى
ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وانّ فيها اى فى الاسمية نحو والله انّ
زيدا قايم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله
ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود
القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اى لا تفتؤا واما
قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض

اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم
او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة
اى لمجاوزة شئ وتعديته عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ
الثانى ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
اما بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو
اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ
نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين
يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى
ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض
الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن
عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل برد الذائب للطافة
ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور
فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل فى السعة
على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك

مطلقاً

مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضى والحاضر فهما للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد
بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبتدأ زمان الفعل المثبت والمنفى
هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت
سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا
بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه
ان مبتدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى
الآن والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة
من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبر
حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر
حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم
يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ
لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن
ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن
بتقدير مضاف الى ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها
ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرتها هنا

نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
يكون افعالا للحروف المشبّهة بالفعل ووجه شبهها به
امّا لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي
ولبنائها على الفتح مثله وامّا معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكّدت وشبّهت واستدركت وتمنّيت وترجّيت وكان
المناسب ان يعبّر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلّة
لكونها ستّة لكنّهم لمّا عبّروا عن الحروف الجارّة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع
استعمال كلّ من صيغتي جمع القلّة والكثرة في الاخرى على انّها
اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعلّ
تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ
اخّرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه
الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اوّل الامر انّه اي قسم من اقسام
الكلام اذ كلّ منها يدلّ على قسم منه كالكلام المذكور والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجّي سوى انّ المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي
عدم الصّدارة لانّها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابدّ
لها من التعلّق بشيء اخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر
اشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانّما حملنا العكس

على اقتضاء

على اقتضاء عدم الصّدارة لا على عدم اقتضاء الصّدارة
لان مجرّد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل بمكان ما
الكافة على الافصح اي على قول افصح اللغات مثل انما زيد
قايم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل
هذه الحروف ح اي حين اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون دخولها صالحا للعمل فانّ
المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
ان زيدا قايم اخبرت به ما اخبرت بقولك زيد قايم مع زيادة
التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سمّاها
جملة باعتبار ما كانت عليها قبل دخولها عليها في حكم المفرد
ومن ثمه اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة
اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد
اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ابتداء اي في ابتداء
الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا
بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة
نحو قال زيد انّ عمرا قايم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لانّ صلة الموصول لا يكون الّا جملة نحو جاءني الذي انّ اباه
قام وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني انّ زيدا عالم

لوجوب كون الفاعل مفردًا وحال كونها مع جملتها مفعوله
نحو كرهت ان زيدًا شاعر لوجوب كون المفعول مفردًا وحال
كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا
مفردًا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو عجبني اشتهار
انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردًا وقالوا لولا انك
بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانها اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتداء وكون المبتدا حرفا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق
انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها
معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا
اني معاذلك زعمت اي لولا زعمت اني معاذلك ولولا انك
ضربتني صرو منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانها اي ما بعد
لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك
قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير
المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اي الفتح والكسر في ان المفتوحة
على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء
الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر
لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت

في موضع

في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز
فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة
والفتح على انها معهما مبتدا محذوف الخبر اي فاذا عبوديته للقفا
واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن
وزيدا مفعول الثاني وسيدا مفعول الثالث وكما قيل معترضة
ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه
الى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان
نابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد
او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر معطوف على اذا انه
عبد القفا الى اخره اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد
ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى
اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى
المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس
المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول
اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى
ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل

ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل وكان اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف
على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا
قايم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة
حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف
على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل
اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط
في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اي ذكر خبرها
قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل
ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض
قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسم ان يكون
العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة
هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر

مرفوع

مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في عدم
جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز
عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها
لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل
اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي
كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه
بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج
وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها لعدم بقاء معنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا
لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي
هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق
بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها

نحو ان زيد القايم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل
بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او
دخلت على ما وضع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا
لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان
فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام
ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها
او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يغير معنى الجملة
الا انه لا يوافق اللام مثل ان فى معناه الذى هو التاكيد وقد
جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد وتخفف
ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو
الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر
وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا
لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيدا قايما وان زيد
لقايم واما فى الاعمال فلاطراد الباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا
وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال

لايلزمها

لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من الافعال التى هى من دواخل
المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها
عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى
المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين
فى التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر
لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه والكوفيون خالفوا
البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول
الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل
عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر والسبب
فى تقديره ان شابه المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها
لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جايز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما
للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة بضمير الشان خبرا لها
فيكون عاملة فى المبتدا والخبر كما كانت فى الاصل فهى لا تزال

عاملة بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملة وقد لا يكون
والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر ولكن دوام
العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة
لان يكون مفسّرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية
او فعلية وداخلة فعلها على المبتداء والخبر او غير داخل وشذّ
اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى
بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السّعة نحو قولهم اظنّ انك
قايم وحسبت انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة
واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك
في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويليها اي المفتوحة
المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الّا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب السّين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف
كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كلّ ما قدر
او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربّهم ولزوم هذه الامور
الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النّون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون
ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النّفي الّا ليكون كالعوض

من النون

من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجتمع مع كلّ واحد منهما فالفارق بينهما اما
من حيث المعنى فانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والّا فهي
المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي
منصوبا فهي المصدرية والّا فهي المخففة وكان للتشبيه اي
لانشائه وهي حرف برأسه على الصّحيح حملا على اخواتها ولانّ
الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف
وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت
الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اوّل الامر وفتحت الهمزة لانّ
الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة
انما تدخل على المفرد فراعوا الصّورة وفتحوا الهمزة وان كان
المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال
الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الاخر كقول الشاعر
ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال
غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة
ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من
لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان

فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد
ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف لها نفيا واثباتا وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضرورى
هو المعنوى ولهذا اقتصر عليه واللفظى قد يكون نحو جاءني
زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب
وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف
ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريناه عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
من انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح
الرضى لا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة
الواو وهى اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر وليت للتمنى اى لانشائه
فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو
ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما

بنصب

بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا
قائما اى اتمناه كاينا على صفة القيام فالجزان منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى
بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا
فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول
اى ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى
ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشائه
لا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى
لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ
الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى
ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك
قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال
المص فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع اخر فالشاعر حكاه
على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب
ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا
فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء
وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم
اي المفرد منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو
وما جاءني زيد بل عمرو وليس منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها
وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع
اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا
ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او لهما وليس
المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان
او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل
من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب
فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين
المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب الا انها مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن زمان المهلة
في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها

وبين ثم

وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب
ما اقتضاء وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي
او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف
بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز
الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان
يجعل غاية للمقصود وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء
الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف
بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة
المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو
وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
وان كانت موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس
وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم
وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال
قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف
كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي
للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح

فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى
الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي
الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها
فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة
عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية
وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان
اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في الفعل واكثر في الوجود من اتحاد
المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء
اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض
الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلث لاحد الامرين
اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الامر
مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا
تطع منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد
الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع احد
المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة
الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها متلوا اي يذكر بعدها خبر بلا فاصلة
احد المستويين والمستوى الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين

من المخاطب

من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب
ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان
ولي ام لكن الاخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول
عن سيبويه انه هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا
احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا
فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه
وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا
يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف
ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله من مرتبة
الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا
لا يعد فصيحا ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن
اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل
ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي
بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما
لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح
جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين
جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد

المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم فى الموضعين امر واحد
لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه
باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة فى كل موضع
الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز
فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل فى الاضراب عن الاول ومثل الهمزة
للشك فى الثانى والواقع بعدها اما خبر مثل قولك انها لابل
ام شاة اى ان القطيعة التى اراها لابل وهى جملة خبرية فلما علمت
انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاة
او شئ اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اى بل اهى شاة واما
استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو حين تقصد
الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى واما قبل
المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا
عطف شئ على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما
ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جائزة مع او
يعنى اذا عطف شئ على اخر باما يجوز ان يصدر المعطوف عليه
باما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو

وذهب

وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا
لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هى ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون
احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام
كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها
على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلث لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا بنفى الحكم الثابت للمعطوف
عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد
الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى
زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه
لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه
لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل
بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم
الى ان كلمة بل لصرف حكم النفى من المعطوف عليه الى المعطوف

اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى
ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو فزيد اما في حكم المسكوت
عنه او المجي منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه
فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهو نقيضة لا فيكون لايجاب
ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة
فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجي وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير
مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها
الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه
ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم وها
زيد قايم ويدخلها خاصة من المفردات على الاسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تعين معانيها
الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف
النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة

القريب

للقريب وكان المراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط
ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير
زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله
الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى
المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني
تلك الحروف تتبين وجه تسميتها بحرف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها اي محققة بمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب
اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى
في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم
انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه
ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف
فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة
بايجاب النفي يعني تنقض النفي المقدم وتجعله ايجابا سواء كان
ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال
ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي

الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام
لاشك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم
انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم
وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا
مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى وربي
ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اى والله
واى وربي واى لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق
الخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان
للخبر قد اتاك زيد اولم يأتك اى قد اتى اولم يات وجاء ان
لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله
ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها
وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب
شفاء من جوا حبهن ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب
فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها
تصديقا للخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف
زوايد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى
كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها

اصلا

اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما
وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن
الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا ولا سيما
في كلام الباري سبحانه وتعالى ان وان مخففتين وما ولا ومن
والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما
النافية كثيرا للتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اى ما رايت زيدا
وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس
القاضي اى مدة جلوس القاضي وقلت زيادتها ايضا مع لما
نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد
مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم
عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر
وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج
ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان
نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما

شرطاً اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة
من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي
كما ان عمراً اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير
ما جرم وايما الاجلين قضيت وسل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظاً نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي من ان تسجد وقلت زيادة لا قبل
اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم فيعبر لذلك
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر
لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر
اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملاً على ما ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا
التفسير اي فهي تفسير كل مبهم من المفردات نحو جاءني زيد اي
ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي
اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول
تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا يفسر في الاكثر

الا مفعولا

الا مفعولاً مقدراً للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو
قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير المفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان انت اي كتبت اليه شيئاً هو انت فان حرف
دال على ان انت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير
للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيراً لما في قوله
ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به
الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله
ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا
حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة
فالاوليان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية
اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو
قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء
وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها
الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلاً كما وقع
في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز

بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في خبرها
وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني
انك قايم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك
اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيدا
اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا
ولوما لها صدر الكلام لئلا تدل على احد انواع الكلام فتصدر
ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل
وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا والا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته والا زيدا تضربه
فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل
ومعناه في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في
المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بها
لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي او المضارع
فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون
مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع

دكوب

ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير
توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك
ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام
لا يتقدمهما ما في حيزهما لئلا تدلا على احد انواع الكلام كما مر ويدخلان
على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قايم وفي الفعلية
اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قايم وهل قام زيد
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيهما اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا
على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت
على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان
اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رايت فعلا في حيزها
تذكرت عهودا في الحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف

فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف
في هل تقول أزيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود
الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا
وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه
الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل
هذا النوع محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى بضربك زيدا
وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف
فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك ام عمرو
بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما قصد الاستفهام
عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي
الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع
هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستينافا سؤال
آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو
في تقدير بل أعندك عمرو وتقول أثم اذا ما وقع وأفمن كان
وأومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف
العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها
حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام على ما مر فان
للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخلت

على المستقبل

على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه
ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني
اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى
المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع
مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع
ضربي منك في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل
كان في المستقبل في نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعلق حصول
امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء
ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما
معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد
لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو
ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف

فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص
ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء عكسه المشهور ولم
يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية
احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم
المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي ولها
استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شي فيربط ذلك الشي
بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم
الاكرام الاكرام وتلزم ان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلين لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف
الفعل والفاعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل
المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثمه اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها

انك

انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل
انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع
يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون
الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض
لان الفعل المقدر ههنا لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى
التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه ومن حيث اللفظ
فليس شي منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض
وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك
الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا فوضع فعله في موضعه فاذا تقدم القسم اول الكلام
اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف
زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط
متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات

الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات
الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا
للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه
وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى
مثال للماضى لفظا وان لم تاتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك
وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط
عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى
جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر
القسم كقولك انا والله ان تاتنى اتك فعلى المعنى الاول
هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار القسم الشرط على ترتيبه
وان اتيتنى والله لاتيتك وانما اورد فى هذا المثال الشرط
بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى
فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه
على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط
وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثانى مثال التقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر

باعتبار الاول

باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه
ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتبار
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان
رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم
كاللفظ اى كالمتلفظ به او مقدرة كملفوظ فى صدر الكلام
فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا
يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف
النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان
الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل
اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاء اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه
او ما اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن
وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما
الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت للتفصيل المجمل وجب تكرارها

وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور
لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير
مذكور لكنه مقدر ههنا يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
لزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف
فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها
لو وقعت فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما
لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو
اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال
تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب
سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع
تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد هو اى ما وقع بينها وبين
فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ
فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ
فاقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم

توالى

توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم
الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل
لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازنى
ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزء قدم على الفاء والا اى وان
لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها
مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان لما فى خبر
ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء
الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع
عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر
فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد منطلق اى فهو منطلق اقيم

اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يكن
يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على
ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف
فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر بصيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون لواسطة
بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها
حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان
يبغضك فتقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجئ
بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا
كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه
تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظة كلا الذي
هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عن قوله
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا

لما فهموا

227

لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان
فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر
علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله
وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه
على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف
الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث
حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه
او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا
وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا
لحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على حال

الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا
منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفاية
في مثل هذا الابدال ما مرّ في بدل الكل من الكل او ان يكون الجملة
خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهتمًا التنوين في الاصل مصدر
نوّنته اى ادخلته نونا فسمي ما به تنون الشيء على النون تنوينا
اشعارًا لحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا
سمّى سيبويه المصدر حدثا وهي الاصطلاح نون ساكنة اى بنيتها
فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادًا الاولى وهي شاملة لنون
من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر
اى اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان
المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا
الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة
هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف
الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا للتاكيد
الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون
في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها
لها في الوجود تطفل العارض المعروض وليس نون انطلق
تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن

وهو

وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناها
في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
وهو الدال على ان مدخوله غير معين بخصوصه اى اسكت سكوتًا ما
في وقتٍ ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان
واما التنوين في مثل رب احمد ورب ابراهيم مثلا فليس للتنكير
بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري منعا من ان يكون
تنوين احمد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل
يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما بمحض للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة
كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذا كانت
مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف
الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
ح وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم
ومررت بكلّ قائما اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو
ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه
علامة الجمع كما ان الواو والنون علامة في جمع المذكر السالم ولم
يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليقابله
وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا

امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين
العلمية والتانيث فظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان
علماً كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين
الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو
ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب
حسن الغناء وانما اعتبروا لحوقه اواخر الابيات والمصاريع
وان كان لحوق الحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا
كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنى به انما هو الاخر
لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخل بفهم المعانى وهو اما تلحق القافية المطلقة وهى ما يكون
رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو
والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف
الاطلاق به كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى
ان اصبت فقد اصابن فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع
فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغنى نون التنوين واما
تلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان

اوغير

اوغير صحيح سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حروف
الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق
خاوى المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روى القافية
فى هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت
عند التغنى بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن
وسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد
وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم مختص به واعلم
ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع
لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوع
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى فعد تنوين الترنم
من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع
تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع
فى بعضها ايضا تامل ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو
جاء نى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن

وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه
انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف
ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا
في حذف همزتها فانها لا يحذف حيثما كانت لئلا يلتبس
بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة
ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة
مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف
التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون
جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما
تشبيها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل
المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ
بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع
هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
للدلالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون

مطلوبا

مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها
له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه
المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر
منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون
بعد صلاحيته له في قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد
فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد
في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف
قصدا او تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان
اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة
واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة
وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة
وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح
طلبا للتخفيف وظاهر ان ما بعد ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية

والجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله ونقول في التثنية
والجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فنقول
في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اى التثنية
والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا
كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اى النون الخفيفة
والثقيلة في غيرهما اى في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير
البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة
المنفصلة معنى حتى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين
معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما
ضما او كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع
ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحد المؤنث في نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير
مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع
الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم

بحذف الواو كما حذف نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا
اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش
وارمي الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كضمتها
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها
ككسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن
اى الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية
تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت
اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اى لاجل انه مع غير الضمير
البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت
لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في مثل هل ترون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها
في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه بارز يضم لاجل النون وهل
ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري
الناس هذا مثال لما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون
عطف على هل ترين لا على ترين اى ومن ثمة قيل اغزون
برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن
في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم

وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب
التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمتصل وبعضها
لما هو مع غير الضمير البارز كالمنفصل كما اشرنا اليه والنون
المخففة تحذف للساكن اى للقائها الساكن المذكور بعدها
وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر
لا تهين الفقير علك ان ترفع يوما والدهر قد رفعه اى
لا تهينن حذفت النون المخففة للقائها اللام الساكنة التى
بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها ولامكان الواجب
ان يقال لا تهينن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا
بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل
الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة
فى حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها
كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا
الحقت المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن
بحذف الواو والياء واذا وقفت عليهما وجب ان ترد
المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه
لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم فى الاصل
والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تنقلب الفا

كقولك

كقولك فى اضربن واضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين
اذا انفتح ما قبلها تنقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو
اصبت خيرا واصابنى خير واختم لى بخير اللهم اجعل خاتمة
امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبع شرورنا خيرا واجعل
نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة فى موقف الندامة
منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل
على من كلمة شفاعته فى محو ارقام الضلالات كافية وعن
مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من
تبعهم من زمرة احبابه قد استراح كمد الانتهاض لنقل هذا
الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامى
وفقه الله سبحانه فى وظايف عبوديته للاعراض مطالبة
الاعواض والاعراض تم بالخير

وقع الفراغ من تحريره فى اليوم الثالث والعشرين من جمادى
الاخرة لسنة ست وتسعين والف

سبحانه
شد از نانید عقبه باری
حبیب شد که هوج سلیمانیه ۲
۲ مه

هذا دعاء جناز

اللهم احينا ومتنا من امة محمد صلى الله

تعالى عليه وسلم عامة وصغيرة وكبيرة او خاصة

او مؤنثا او مذكرا برحمتك يا ارحم الراحمين